المتحف اليمني

مجلة فصلية متخصصة في مجال المتاحف

العدد الرابع - ١٤٤٧هـ/٢٠٢٥م

المتحف اليمني

العدد الرابع

المشرف العام

عُباد بن علي الهيال

جمع مادة هذا العدد

منصور حسين الحدأ

مستشار المجلة

عدنان باوزير

تصميم الغلاف

آمال عبدالله الخاشب

التنسيق والإخراج الفني

نوال محمد الحسيني

الهيئة العامة للآثار والمتاحف

General Organization of Antiquities and Museums

صنعاء

١٤٤٧هـ ـ ٢٠٢٥م

goam.gov.ye

بسم الله الرحمن الرحيم

وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ ۚ إِنَّمَا
يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ

صدق الله العظيم

سورة إبراهيم: ٤٢

المحتويات

أضرار مَجْمع المتحف الوطني بصنعاء جراء قصف الطيران الإسرائيلي ١

رحلة توثيقية خاصة بمتحف ذمار. ٣١

متحف بينون – محافظة ذمار. ٣٨

متحف قلعة زبيد – محافظة الحديدة. ٤٢

مخازن آثار براقش – صرواح – ناعط. ٤٧

الترميم والصيانة في معمل المتحف الوطني. ٥٣

اليوم العالمي للمتاحف خلال الأعوام من ٢٠٢٢م حتى ٢٠٢٥م. ٥٦

حماية التراث الثقافي في الجمهورية اليمنية مسؤولية جماعية ٦٢

فكرة مشروع المنصة الوطنية لتوثيق القطع الأثرية اليمنية المنقولة رؤية استراتيجية لحماية التراث الثقافي وتعزيز الوصول المعرفي. ٦٦

تقرير عن أضرار مَجْمع المتحف الوطني بصنعاء

جراء قصف الطيران الإسرائيلي

الملخص

تهدف هذه المقالة إلى توثيق الأضرار التي لحقت بمجمع المتحف الوطني بصنعاء في ١٠ سبتمبر ٢٠٢٥م من غارات جوية من الطيران الإسرائيلي بجانب مبنى المتحف مباشرة الذي أدى إلى أضرار إنشائية جسيمة في مبانيه التاريخية وأضرار مادية طالت المقتنيات الأثرية ومخازن الحفظ، وإظهار تأثيرها على سلامة التراث الثقافي مع استعراض الأعمال الطارئة التي اتخذت لحماية المقتنيات واستقرار المبنى وقد أظهرت النتائج أن حجم الضرر واسع النطاق ويستلزم تدخلاً هندسياً وإنقاذياً عاجلاً وفقاً لمعايير الحفظ الدولية.

نبذة تاريخية

تُبنى المتاحف في معظم دول العالم على أسس ومواصفات عالمية تناسب محتوى المتحف من القطع الأثرية وطرق عرضها، وللأسف الشديد لم تتوفر هذه الأسس في متاحفنا ومع ذلك تمتاز أغلب متاحف اليمن بهوية خاصة حيث تعد مبانيها تحفة معمارية أثرية وبداخلها مقتنيات أثرية.

فمجمع المتحف الوطني بصنعاء يتكون من مبان عدة لها صفة تاريخية أقدمها مبنى دار السعادة (المتحف الوطني) والمباني المحيطة به والمبنى التاريخي المعروف بدار الشُّكر (متحف الموروث)، وتُعد من المعالم الثقافية الهامة في الجمهورية اليمنية، إذ تضم بين جدرانها آلاف المقتنيات الأثرية التي تجسد مختلف المراحل الحضارية لليمن منذ عصور ما قبل التاريخ وحتى العهود الإسلامية.

تم بناء دار السعادة في أوائل القرن العشرين على الطراز المعماري اليمني التقليدي، بالاعتماد على الطوب (اللبن) والحجر الطبيعي. وتشير بعض المصادر المحلية إلى أن المبنى استُخدم خلال فترة الوجود العثماني الأخير مرفقاً علاجياً (ماريستان) خُصص لخدمة الجنود، نظراً لموقعه المنعزل وهدوئه، وبعد توقيع اتفاقية صلح دعان عام ١٩١١م، قام الإمام يحيى حميد الدين بتحويل المبنى إلى قصر للحكم تحت مسمى دار السعادة، حيث خصصت طبقات لاستقبال الضيوف وإقامة الإمام، وبعد قيام الجمهورية تم استخدام المبنى لأغراض شتى.

أما دار الشُكر (متحف الموروث حالياً) فقد كان أحد القصور القديمة التي قام بإنشائها الإمام يحيى حميد الدين في العام ١٣٥٢هـ – ١٩٣٣م. وصار المبنى متحفاً وطنياً من العام ١٩٧٢م – ١٩٨٧م وهو أول متحف أنشئ في صنعاء بعد قيام الجمهورية بعدها تم نقل مقتنيات المتحف الوطني إلى (دار السعادة) ، ليكون دار الشكر متحفاً للتراث الشعبي في العام ١٩٩٣م ليصبح المجمع مركزاً رئيسياً لحفظ وعرض مجموعة واسعة من القطع الأثرية التي تغطي تاريخ اليمن الثقافي عبر جميع مراحله المختلفة بدءاً من العصور الحجرية مروراً بالحقب السبئية والحميرية والقتبانية وصولاً إلى الفترات الإسلامية.

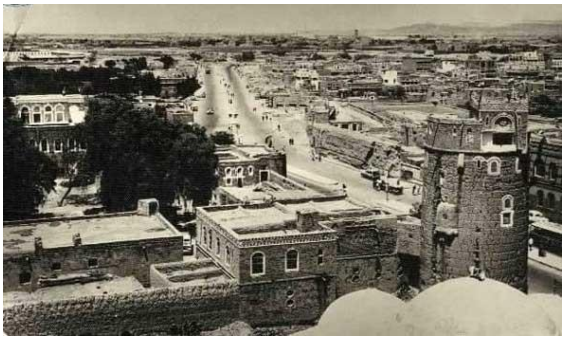

مجمع المتحف الوطني من سطح دار الشكر

دار الشكر في الاربعينيات

دار السعادة بعد قيام الجمهورية

خضعت دار السعادة لمشروع ترميم جزئي نفذته اليونسكو ضمن برنامج حماية التراث الثقافي في حالات الطوارئ في اليمن على عدة مراحل في ٢٠٠٢م و٢٠١٢م و٢٠٢٠م، حيث شملت أعمال الترميم تثبيت الجدران، إصلاح التشققات، معالجة تسربات المياه، وترميم النوافذ والأبواب بما يضمن استمرارية المبنى وحماية محتوياته، سبقتها قبل سنوات طويله مشاريع إنشائية من الهولنديين وأعمال البنية الأساسية وتطوير العرض وتجهيز معمل ترميم.

كما تم ترميم مبنى دار الشكر في العام ٢٠٢٠م بتمويل من المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية وتنفيذ الهيئة العامة للآثار والمتاحف.

دار السعادة ٢٠٢٥م

دار الشكر ٢٠٢٥م

التوثيق الميداني للحادثة (١٠ سبتمبر ٢٠٢٥م)

باشرت الهيئة العامة للآثار والمتاحف منذ اللحظة الأولى للاستهداف باتخاذ إجراءات عاجلة، حيث توجه رئيس الهيئة إلى موقع المتحف فور وقوع الغارة لمعاينة الأوضاع والتأكد من سلامة الحراس المناوبين، كما تم توثيق الحالة الإنشائية للمبنى واستدعاء الوكيل والنائب ومديري الإدارات وموظفي لتأمين الموقع وتم تنظيم جدول للحراسة على مدار الساعة لضمان حماية المبنى من أي اعتداءات أو عبث. كما تم بشكل عاجل إصلاح الأبواب الرئيسية المتضررة وتثبيت بعضها بألواح خشبية بشكل عاجل لحماية المبنى قبل ان يتم إصلاحها فيما بعد.

وفي موازاة ذلك تم تشكيل لجنة طوارئ لتقييم حجم الأضرار ووضع خطة للتعامل مع المقتنيات المتضررة إلى جانب تكوين فريق ميداني مختص لجرد القطع الأثرية وانتشالها من بين الركام وصناديق العرض المدمرة مع مطابقتها بالكشوفات الرسمية والصور الموثقة ثم نقلها إلى المخازن.

كما بادرت الهيئة بمخاطبة المنظمات الدولية وعلى رأسها اليونسكو والإسيسكو، لإدانة الاستهداف. وتم استقبال عدد من القنوات الفضائية ووكالات الأنباء المحلية والدولية لتغطية الأضرار وإبراز حجم الكارثة أمام الرأي العام العالمي، وفي الجانب الفني كُلف فريق هندسي مختص بإعداد دراسة شاملة عن الأضرار الإنشائية واحتياجات الترميم.

زيارات رسمية طارئة

وعلى الصعيد الرسمي، استقبل الأستاذ عباد الهيال رئيس الهيئة الأستاذ محمد مفتاح القائم بأعمال رئيس الوزراء ثلاث زيارات متتاليتين للمتحف، رافقه في إحداها الأستاذ محمد المهدي وزير الاتصالات، الذي وجّه بإصلاح منظومة كاميرات المراقبة المتضررة وإعادة تشغيل ألواح الطاقة الشمسية التي كانت قد جُهزت قبيل الاستهداف، وقامت مؤسسة الاتصالات بأعمال تنظيف المتحف من الركام المتخلف عن الانهيارات في الساحة والأبنية والأسطح

أولًا: الأضرار الإنشائية والمعمارية في مجمع المتحف الوطني بصنعاء

أ) مبنيا دار المالية ودار السعادة

يتكون مبنى دار السعادة من خمسة طوابق منها ثلاثة طوابق مبنية بأحجار الحبش وقد تعرضت أحجارها لتلف شديد نتيجة الشظايا الناتجة عن الغارات الجوية، إضافة إلى طابقين علويين مبنيين بمادة الياجور التي تفتت بفعل الضغط والارتجاج والشظايا. أدى ذلك إلى تفكك جدران المبنى، خصوصاً جدران الواجهات الخارجية (الواجهة الغربية والقبلية) وانفصالها عن القواطع الداخلية، مما نتج عنه شروخ رأسية في الأركان الداخلية عند نقاط التقاء القواطع بالجدران الخارجية من أعلى المبنى إلى أسفله.

كما تضررت مباني المطاهير المبنية بمادة الياجور (وهي ميضتآت للوضوء والاغتسال)، ويقابلها مسجد أثري صغير كُسر بابه نتيجة الضغط والشظايا.

وتفتت المباني الحجرية والباجورية، وتلف جميع النوافذ والقمريات، خاصة في الواجهة الغربية لمبنى دار السعادة التي أصيبت بشظايا مباشرة.

العناصر الإنشائية والمعمارية المتضررة

- تلف وتكسر وسقوط كامل المنجور الخشبي (النوافذ الزجاجية، الأبواب، المشربيات، الكنن) بما في ذلك سقوط القمريات الجصية في دار السعادة وبقية مباني مجمع المتحف الوطني، باستثناء القليل منها.

- تهشم وتكسر وسائل العرض الزجاجي الداخلي في صالات العرض، وتضرر معظم القطع والمقتنيات الأثرية المعروضة داخلها.

- سقوط وتشقق معظم التلابيس الجصية من الأسقف والجدران في دار السعادة وجميع المباني الملحقة به (الإدارة، المباني الشرقية، البوابة الرئيسية، المكتبة، السمسرة) .

- تضرر وتشقق طبقات القضاض في أسقف دار السعادة، دار المالية، السمسرة، المكتبة، الإدارة، المطاهير وغرف الحراسة بالجهة الغربية.

- تضرر أجزاء من أسوار اللبن المحيطة بالمتحف الوطني، خصوصًا في الجهات القبلية والغربية وأجزاء من الجهة الشرقية.

- تضرر أكثر التوصيلات الكهربائية في مبنى دار السعادة بما فيها إضاءة العرض الموجهة والمخفية داخل الصالات.

- تلف الألواح الشمسية بشكل كامل (وقد بادرت وزارة الاتصالات مشكورة بشراء بديل لها).

- أدت كثافة الغارات وقوة الضغط إلى تناثر كميات هائلة من الركام والمخلفات في الساحات الرئيسية والخلفية والحدائق، وتراكمها داخل المباني، خصوصًا دار السعادة الذي بدا كأنه مبنى مهجور من شدة الدمار.

كما أن بقية مباني مجمع المتاحف الملحقة بدار السعادة ليست بأفضل حال، إذ نالها الضرر ذاته في جدرانها وسقوفها ونوافذها وأبوابها وقمرياتها الجصية، مما جعلها مباني شبه آيلة للسقوط.

ولم يسلم حتى الأثاث الداخلي (مكاتب، كراسي، دواليب) في الإدارة والمباني الشرقية والمكتبة والسمسرة من التلف والدمار.

ب) مبنى دار الشكر (متحف الموروث)

تركزت الأضرار في المنجور الخشبي المتمثل بالنوافذ وبعض القمريات الجصية، فيما لم تُسجل أضرار إنشائية جسيمة.

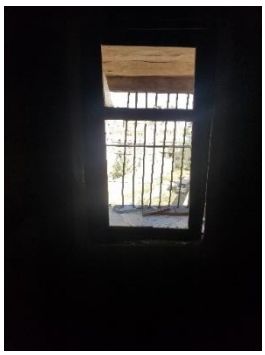

ج) قاعة الدكتور إبراهيم الصلوي (المكتبة)

تضم مكتبة المتحف مجموعة قيمة من الكتب الأثرية والتاريخية والدينية، وقد افتتحت رسمياً أمام الزوار في شهر مايو عام ٢٠٢٥م، وبدأ العمل على أرشفتها رقمياً وفهرستها.

إلا أن هذا العمل توقف نتيجة الاستهداف، حيث تكسرت جميع النوافذ وتناثرت الكتب من الرفوف وامتلأت القاعة والأرفف بالأتربة والزجاج المتكسر.

المكتبة بعد الاستهداف

د) مبنى النوبة

تعرض المبنى لشظايا الغارات، كما تضررت بعض النوافذ الخشبية والعقود في الأدوار العلوية.

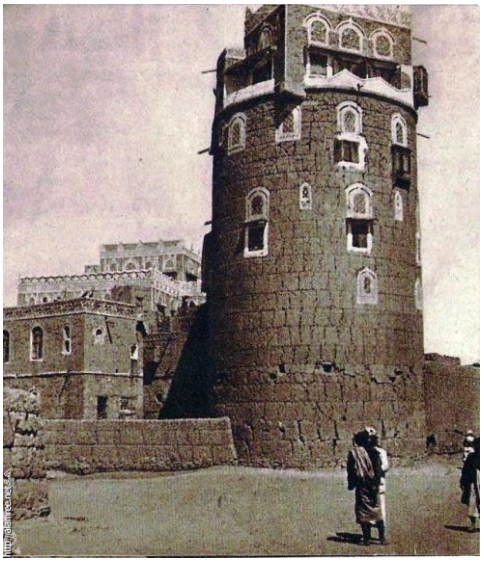

ثانياً: أضرار قاعات العرض ومقتنياتها

أدت الغارات الجوية إلى أضرار بالغة في قاعات العرض، تمثلت في انهيارات جزئية وتصدعات في الجدران والأسقف وتلف النوافذ والأبواب كما تهشمت العديد من صناديق العرض الزجاجية وتضررت أجزاء كبيرة من المقتنيات الأثرية.

قاعات دار السعادة

- الطبقة الأرضية – قاعة الملكين ذمار علي يهبر وثأران ملكا سبأ وذو ريدان

تضم القاعة خمس قطع أثرية معروضة ضمن سبعة صناديق عرض، أبرزها تمثالا الملك ذمار علي وابنه. وقد تكسرت جميع النوافذ وتساقطت أجزاء من السقف في الجهة المخصصة للتمثالين، كما امتلأ الدور بكميات كبيرة من الأتربة، وتعرض صندوق العرض الزجاجي للوعاء البرونزي الكبير لتشقق خطير يهدد سلامة القطعة التي تعود لحقبة ما قبل الميلاد. كما تكسر الباب الخشبي الرئيسي للمتحف وامتلأت القاعة بالركام والغبار.

جزء من سقوف الطبقة الأرضية

أضرار صناديق عرض مقتنيات الطبقة الأرضية

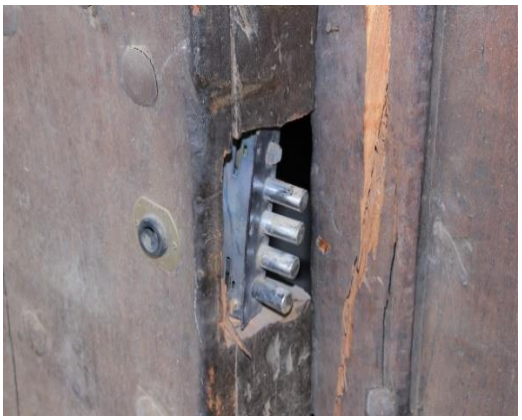

تضرر الباب الرئيسي لمبنى دار السعادة

- **الطبقة الأولى – قسم آثار ما قبل الإسلام**

يضم هذا القسم سبع قاعات رئيسية تأثرت جميعها بدرجات متفاوتة، وخاصة القاعات المطلة على مبنى التوجيه المعنوي.

١) الصالة

تحطمت النوافذ والعقود وتشققت الجدران وتساقطت أجزاء من السقف، وامتلأت القاعة بالحجار والأتربة وغازات الصواريخ، كما تضررت صناديق العرض الزجاجية وانفتحت أقفال بعضها نتيجة ضغط الانفجار.

الصاله بعد وقبل الاستهداف

اضرار الصالة ومعروضاتها

٢) قاعة النقوش اليمنية القديمة

- تضررت جميع النوافذ والعقود والجدران، وتساقطت أجزاء من السقف.
- تخلخلت صناديق العرض الجدارية وتكسر أحدها الذي يحتوي على أعواد الزبور.
- أما النقوش الحجرية (١٣ نقشاً)، فقد تغير لونها بفعل غازات الصواريخ وتضررت بسبب الضغط والشظايا المتطايرة.

قاعة النقوش بعد وقبل الاستهداف

٣) قاعة حضرموت

تحطمت النوافذ والعقود وتساقطت أجزاء من السقف والجدران، وتكسر معظم صناديق العرض. تم انتشال جميع المقتنيات من بين الركام، وتعرضت أربع قطع للكسر

بعض القطع المتضررة في قاعة حضرموت

م		القطعة قبل الضرر	بعد الضرر
١	مرآه من البرونز		
٢	مبخرة من الحجر الجيري		
٣	إناء من الحجر		

٤) قاعة سبأ

تحطمت النوافذ والعقود وتشوهت الجدران والسقف، وتحطم الزجاج بالكامل في صناديق العرض. تغير لون عدد من القطع جراء الأتربة غازات الصواريخ، وتكسرت ١١ قطعة أثرية.

September 14, 2025 11:13 AM

September 14, 2025 11:13 AM

September 14, 2025 11:11 AM

بعض القطع المتضررة في قاعة سبأ

م	القطعة قبل الضرر	بعد الضرر
١	أقدم تمثال لإمرأه يمني من البرونز يعود للقرن الخامس قبل الميلاد ويدعى بتمثال "سيدة البخور" ارتفاعه ٥٠ سم	
٢	تمثال لرجل من البرونز	
٣	تمثال لامرأة من البرونز	
٤	تمثال لحيوان الجمل عليه كتابة بخط المسند	

م		القطعة قبل الضرر	بعد الضرر
٥	مذبح صغير		
٦	مبخرة من البرونز		
٧	يد من البرونز		

٥) قاعة معين

تشققت الجدران وتساقطت أجزاء من السقف فيما بقيت صناديق العرض في مواضعها، وتحركت بعض القطع من أماكنها بسبب الاهتزاز، كما تعرضت إحدى القطع للكسر الجزئي.

القطع المتضررة في قاعة معين

م	القطعة قبل الضرر	بعد الضرر
١	تمثال لحيوان الوعل من البرونز	

٦) قاعة حمير

تشققت الجدران وتساقطت أجزاء من السقف بينما بقيت معظم صناديق العرض سليمة باستثناء واحدة فُتح قفلها بفعل ضغط الانفجار. المقتنيات في هذه القاعة سليمة بالكامل.

٧) قاعة الهدايا

تحطمت النوافذ والعقود وتساقطت أجزاء من السقف والجدران وتكسر صندوق العرض الجداري الكبير مما أدى إلى سقوط رأس تمثال أثري على الأرض.

- **الطبقة الثانية – القسم الإسلامي**

تضررت هذه الطبقة بشدة نتيجة تساقط أجزاء كبيرة من السقوف وتكسر النوافذ والعقود، كما تخلخلت جميع الأبواب.

بقيت هذه الطبقة مغلقة من قبل ولم يتم فتحها للزوار مثل الأدوار الأخرى لوجود صدع في أرضيتها، اغلب صناديق العرض كانت فارغة وتعرضت للكسر فيما عدا بعض الجداريات بقيت مغلقه على محتوياتها.

١) صالة المسكوكات

تضررت النوافذ والجدران والسقف وامتلأت القاعة بالغبار وغازات الصواريخ. والمقتنيات تناثر بعضها من مكانه نظراً لصغر حجمها مما جعل جمعها يستغرق وقتاً.

٢) الصالة (قديم)

تحطمت النوافذ والعقود وتصدعت الجدران وتساقطت أجزاء من السقف وامتلأت القاعة بالغبار وغازات الصواريخ وتصدعت الأبواب، وتكسرت صناديق العرض الزجاجية.

٣) القاعات الأخرى

تحطمت جميع زجاجات النوافذ والعقود، وتشققت الجدران كما تم الإشارة إليه سابقاً وتساقطت أجزاء من الأسقف والجدران، ما أدى إلى امتلاء القاعة بالغبار وغازات الصواريخ، وتخلخلت معظم الأبواب.

أما المقتنيات المعروضة بداخلها – ومنها كسوة الكعبة وبعض الأدوات الشعبية وغيرها من المقتنيات التراثية – فقد تأثرت بشكل ملحوظ بالغبار والملوثات الناتجة عن القصف.

أضرار قاعات المعارض

- **الدور الأول – قاعة المرحوم مهند السياني**

تحطمت النوافذ والأبواب وتشققت الجدران، وتكسر معظم صناديق العرض.

- **الدور الثاني – قاعة المرحوم عبدالقادر بافقيه**

تحطمت النوافذ والعقود وتشققت الجدران وانخلعت الأبواب بفعل الضغط، وتكسر عدد كبير من صناديق العرض. تضررت إحدى القطع الأثرية البرونزية.

م	القطعة قبل الضرر	بعد الضرر
١	سهم برونزي عليه صدأ	

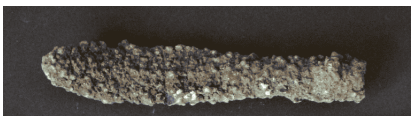

ثالثاً: أضرار المخازن

يضم المتحف الوطني بصنعاء عدداً من المخازن التي تحفظ آلاف القطع الأثرية النادرة والمتنوعة، والمتوزعة في مواقع مختلفة داخل مباني المجمع. وقد تعرضت هذه المخازن لأضرار جسيمة نتيجة القصف الجوي الإسرائيلي، شملت تصدعات إنشائية وتلفاً في المقتنيات وتدهوراً في بيئة الحفظ الداخلية حيث تحطمت نوافذ المخازن وامتلأت بالأتربة وغازات الصواريخ، كما تشققت الجدران والأسقف وتضررت الأبواب الخشبية وتكسرت مغالقها، وتساقطت أجزاء من سقف الدرج المؤدي إليها.

وقد اخترقت الشظايا عدداً من المخازن وسببت أضراراً مباشرة داخل المخازن وأدت إلى تلف بعض حقائب التخزين وتكسر محتوياتها، كما تناثرت بعض القطع الأثرية على الأرض نتيجة قوة الانفجار.

وأدى ذلك الى تضرر مجموعة من الملابس التراثية، وقطعة من العاج كانت ضمن هدية مقدمة للرئيس إبراهيم الحمدي، بالإضافة إلى قطعة أثرية من البرونز تحمل نقشاً تاريخياً.

م	القطعة قبل الضرر	بعد الضرر
١		
٢		
٣		

رابعاً: الأعمال الإنقاذية

١) تأمين وإصلاح الأبواب

تم تنفيذ أعمال صيانة عاجلة للأبواب المتضررة في مباني مجمع المتحف الوطني، تضمنت إزالة الأجزاء المتهشمة وإعادة تثبيت الأبواب القابلة للإصلاح، بهدف تأمين المداخل والممرات ومنع أي تسرب للغبار أو دخول غير مصرح به إلى داخل القاعات والمخازن.

٢) جرد القطع المعروضة وحفظها وتقييم الضرر

باشر فريق الطوارئ المكوّن من مختصين في مجال الآثار مهامه بشكل فوري بعد القصف، حيث تم جمع القطع الأثرية المنثورة بين الركام، ونقلها إلى أماكن آمنة داخل المجمع، كما جرى تخزين المعروضات السليمة وإجراء جرد شامل للمقتنيات المتضررة بغرض تقييم مستوى الضرر وتحديد أولويات الترميم والحفظ الوقائي.

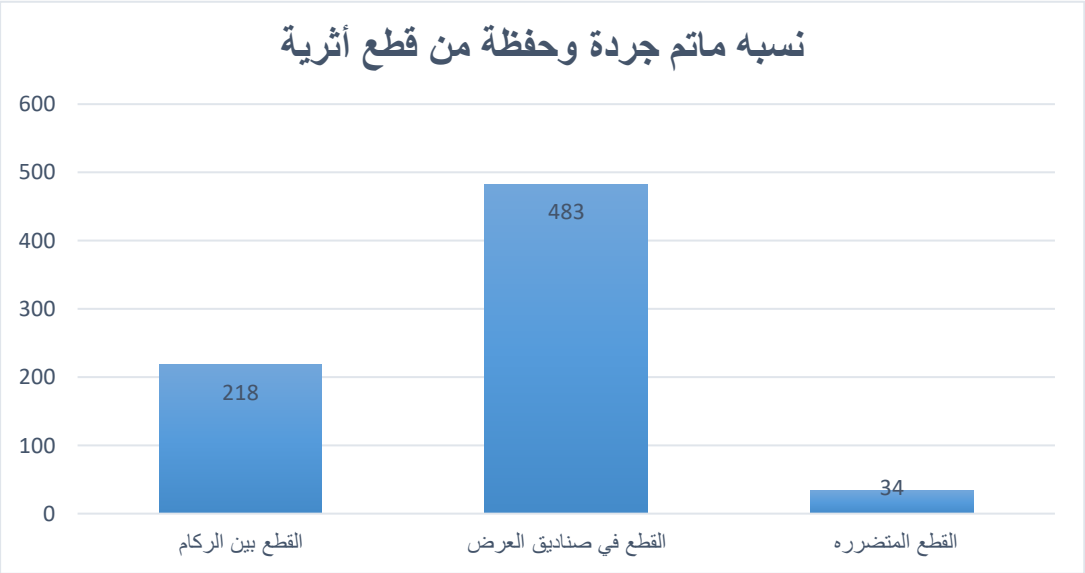

٣) تنظيف الركام

نُفذت عملية شاملة لإزالة الركام والشظايا المنتشرة داخل مباني المجمع وساحاته بما في ذلك دار السعادة ودار المالية والمباني المحيطة. تم التمويل والدعم لعملية التنظيف من قبل وزارة الاتصالات.

٤) تأمين النوافذ والعقود

نظراً لحجم الأضرار التي لحقت بزجاج النوافذ والقمريات الجصية، تم سد جميع نوافذ دار السعادة باستخدام الأحجار والأخشاب كإجراء مؤقت لتأمين المبنى وذلك إلى حين تنفيذ أعمال الترميم الشامل وإصلاح المنجور الخشبي والزجاجي المتضرر.

٥) تفعيل أنظمة المراقبة

قامت وزارة الاتصالات مشكورة بتمويل أعمال إصلاح منظومة المراقبة الإلكترونية والالواح الشمسية المتضررة، وتم إعادة تشغيل النظام بالكامل لضمان حماية الموقع ومراقبته على مدار الساعة.

الخاتمة

يتضح من خلال ما تم توثيقه ميدانياً أن مجمع المتحف الوطني بصنعاء قد تعرّض لأضرار جسيمة شملت بنيته الإنشائية ومحتوياته الأثرية نتيجة القصف الجوي الإسرائيلي بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠٢٥م. إذ تضررت أجزاء واسعة من مبانيه التاريخية، كما تحطمت ٣٤ قطعة أثرية استُخرجت من بين ٢١٨ قطعة كانت تحت الركام، وهو ما يمثل انتهاكاً صارخاً للاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تحظر استهداف الموروث الثقافي أثناء النزاعات المسلحة.

ورغم فداحة الخسائر فقد أظهرت سرعة استجابة الهيئة العامة للآثار والمتاحف وكفاءة فريق الطوارئ قدراً كبيراً من المسؤولية في حماية المقتنيات وإنقاذها من تحت الركام وتأمين المباني مؤقتاً، ما ساهم في الحد من حجم الكارثة مع ضرورة الإسراع في تنفيذ أعمال الترميم الإنشائي والفني للمباني والقطع الأثرية المتضررة.

ويؤكد هذا الحدث المؤلم أهمية مضاعفة الجهود الوطنية والدولية للحفاظ على التراث الثقافي اليمني باعتباره جزءاً لا يتجزأ من ذاكرة الإنسانية وتوثيق الأضرار ضمن ملفات إعادة الإعمار الثقافي في اليمن.

رحله توثيقية خاصة بمتحف ذمار

علي ضيف الله الأبيض السنباني*

د/ محمد مسعد احمد الشرعي*

بداية نشوء فكرة متحف خاص بمحافظة ذمار

شرعت فكرة متحف ذمار الإقليمي بذمار كحلم ببناء متحف يشيد بالأرض التي حجزت لصالح الفرع كمتحف بحديقة هران حيث حددت البلدية تلك الأرض في فترة بداية السبعينات ونهاية الثمانينات عن طريق مدير البلدية حينها المهندس/ عبد الصمد السنباني وهو خريج جامعة يونانية تأثر خلال دراسته باهتمام اليونانيين بالأثار والمتاحف فقرر أن تكون حديقة هران مكان لإنشاء متحف يجمع الزائر فيه بين متعة الحديقة ومتعة زيارة المتحف وكانت الأرض المزمع إقامة المتحف عليها تخص عائلة قرابش وكان الهدف من بناء متحف ذمار هو الحفاظ على الموروث الحضاري لليمن.

البداية

كانت بدايات إنشاء المتحف هي إقامة معرض صور بسيط بداية التسعينات ضمن فعاليات ثقافية أقيمت في إحدى غرف مبنى المركز الثقافي بذمار، ثم تلت هذه الفعالية إقامة المعرض الأول لقطع أثرية في مقر الإدارة العامة للشباب والرياضة وكان المعرض برعاية المحافظ وتم تكييف غرفتين للعرض المتحفي بعد إضافة بعض التعديلات لتكون الغرف مناسبة للعرض المتحفي وقد أشاد المسؤولون حينها بمستوى العرض مما دفع القائمين على المعرض لإقامة المعرض الثاني وكان ضمن الفعاليات ضم معظم الإدارات العامة ضمن مساحة مفتوحة بساحة مكتب التربية والتعليم، و كان المكان غير مناسب للعرض المتحفي وتم مطالبة المحافظ بتوفير صالات عرض وصناديق العرض بدلاً من الساحة المفتوحة التي لا تناسب العرض المتحفي فتمت الاستجابة الإيجابية بتوجيه المعهد المهني بتوفير صناديق العرض وتخصيص قاعة المحاضرات كقاعات عرض متحفي وتم تجهيز معرض للقطع الأثرية بعد استلام ١٥ صندوق عرض زجاجية استخدمت في العرض بعد تأمين نقل القطع الأثرية من مخزن فرع الهيئة إلى مكان العرض ، وعرضت القطع الأثرية حسب شروط العرض المتحفي العلمي، افتتح المعرض محافظ ذمار الأسبق الأستاذ/ عبدالوهاب يحيى الدرة ومجموعة من الوزراء وتم تمديد المعرض نظراً لإقبال المواطنين والجهات الثقافية الفاعلة في محافظة ذمار وطالبوا أن يكون المعرض دائم أو تطوير المعرض ليكون متحف خاص بمحافظة ذمار ومع اقتراح بإمداد المتحف من قبل الأهالي والأعيان والمشايخ بما لديهم من آثار عند إيجاد مقر دائم للمتحف.

---

* مدير عام الآثار بمحافظة ذمار سابقاً ٢٠٠٥م.

* أستاذ النقوش والآثار اليمنية القديمة – جامعة صنعاء.

ثم.. بجهود ومتابعة نقابة الكتاب والأدباء في محافظة ذمار تم استئجار منزل قديم بالمدينة القديمة مكون من أربعة طوابق يقع جوار المدرسة الشمسية يرجع في ملكيته لبيت المجاهد وكانت الفكرة أن تخصص الطبقة الأولى منها لتكون مقراً لعرض القطع الأثرية وتستخدم الطبقات الأخرى لأغراض أخرى للإدارات الحكومية ونظراً لكون المبنى مشترك فقد كان الاقتراح بالاكتفاء بعرض الموروث الشعبي ومعرض للصور مع تأجيل عرض القطع الأثرية فيه حتى تتوفر شروط السلامة والتأمين للعرض المتحفي.

وفي أثناء إحدى الزيارات للمحافظ قام المحافظ بتسليم مفاتيح المبنى المكون بالكامل لإقامة متحف خاص والتعهد بتوفير جميع النفقات التشغيلية على حساب المحافظة وتخصيص ميزانية مالية لإعداد المبنى وتجهيز غرف العرض وبعد تنفيذ توجيهات المحافظ تم افتتاح المبنى كمتحف متميز بحضور المحافظ و وزير الثقافة ورئيس الهيئة العامة للآثار والمتاحف في ذلك الوقت المرحوم الأستاذ الدكتور/ يوسف محمد عبدالله وكان هذا المتحف بداية الطريق لإقامة المتحف الإقليمي، وفي نفس الفترة تم إقامة متحف آخر وهو متحف بينون الذي يقع بمديرية الحدأ عزلة ثوبان، ثم من بعد ذلك متحف ذمار الإقليمي بمدينة ذمار واعتمدت الهيئة العامة للأثار والمتاحف مخططات هندسية معتمدة لتكون نموذج لأي متاحف يتم تشيدها في كل محافظات الجمهورية اليمنية وكانت الخطوة العملية هي قيام المحافظ/ عبدالوهاب الدرة بالتنسيق مع مدير الصندوق الاجتماعي للتنمية بفرع ذمار الأستاذ/ إسماعيل راوية والمهندس/ عبدالله العرشي الذي أشرف بتنفيذ توجيهات مدير الصندوق الأستاذ/ عبدالكريم الأرحبي على تنفيذ البناء من البداية حتى الانتهاء، وهكذا خرج إلى الوجود متحف ذمار الإقليمي مملوكاً للهيئة العامة للأثار والمتاحف حيث تم اختيار الموقع في الجهة الشمالية الغربية من حصن هران وكان جزء من الأرض يحتوي على مقابر ترابية تم التنقيب عنها وتوثيقها وتم تنفيذ بناء المتحف إلى جوار موقع الحفريات الأثرية في هران (لوحة :١، ٢) وبعد الانتهاء من بناء المتحف تم نقل مقر الفرع ومخازن الآثار من المبنى القديم المستأجر إلى مقر المتحف الإقليمي، حيث استخدمت بعض الغرف كمكاتب إدارية، وقاعات للعرض، والطبقة الأرضية للمخزن (لوحة ٣،٤).

وللأمانة العلمية فقد كانت كل أعمال المعارض التي أقيمت سابقاً و الإعدادات للمتحف القديم الكائن ببيت المجاهد والمتحف الجديد بحديقة هران كانت بمشاركة وإعداد المرحوم الدكتور/خلدون هزاع عبده نعمان العبسي حيث أتفقنا على المشاركة الثنائية في كل الخطوات ابتداءً من الفكرة وشروعاً بالتصاميم لشكل ونوع المعرض وكذلك لشكل وتصميم بعض صناديق العرض وتجهيزها بأنواع الأقمشة المستخدمة كخلفية للمعروضات وكذلك بعمل البطاقات التعريفية رغم أن الهيئة العامة قد قدمت مشروعاً لصندوق التنمية في الاستعانة بخبير تصميم فرنسي الجنسية كان يزور اليمن في ذلك الوقت كان له العديد من التصاميم نفذها بمتحف اللوفر بمدينة باريس الفرنسية، وكان الأمل بالاستعانة بهذا الخبير للمشاركة في التصميم خاصة بعد أن أبدى رئيس الهيئة حينها بتوفير ميزانية تشغيلية للمتحف وتوفير النفقات التشغيلية وتوفير مستلزمات العرض بما يناسب متحف إقليمي نموذجي رغم تكفل الصندوق الاجتماعي للتنمية بنفقات بناء المتحف

والنفقات التشغيلية والبعض من الطلبات الخاصة بالفرع والاتفاق مع مهندس الديكورات المتحفية وقد تم بالفعل ولكنه وضع دراسة خاصة بالعرض المتحفي و يجب أن تكون ملائمة لصالات وحجم المتحف وكان الشرط توفير المادة المناسبة للعرض (القطع الأثرية) وكذلك الهيكل الوظيفي المطلوب لتشغيل المتحف.

استمر عمل المتحف والعرض فيه بما هو متاح وما كان موجوداً سابقاً من صناديق العرض(لوحة) ورغم العرض البسيط فقد شكل تواجد موظفي إدارة الفرع نشاطاً أثرياً ملموساً في استقبال الزوار والباحثين والمهتمين للمتحف حيث ظل المتحف الرئيسي في المحافظة (ذمار) ويشرف على بقية المتاحف (بينون، متحف الآثار بجامعة ذمار)، والذي أسس على حسب المواصفات الهندسية والفنية المتبعة في المتاحف، إذ يتكون من طابقين وبدروم أسفل المبنى يتضمن الهيكل الداخلي للمتحف من عدة صالات للعرض المتحفي ومكاتب إدارية وغرف للمعامل الخدمية بالمتحف وقاعات للمحاضرات ومكتبة للقراءة إضافة إلى مخازن واسعة وله ملحق خارجي خاص بحارس المتحف، وزعت القطع الأثرية في صالتين فقط بسبب عدم استكمال التأثيث والتجهيزات في المتحف حسب الفترة التاريخية.

صالات العرض المتحفي

الصالة الأولى

تقع في الجزء الشرقي للمتحف وتضم القطع الأثرية القديمة، وزعت حسب التسلسل الزمني من الأقدم إلى الأحدث بدايتاً برؤوس السهام الحجرية المختلفة ثم النقوش المدونة بخط المسند، ثم قطع حجرية تحتوي على زخارف هندسية ونباتية، وعملات معدنية من الفضة والنحاس، وقطع برونزية مختلفة الحجم والشكل (تماثيل- حلي- أختام) وقطع حجرية أخرى لها مدلول ديني، وآخر إنشائي (عناصر معمارية – قرابين- مذابح) (لوحة: ٥).

الصالة الثانية

تقع في الجزء الشرقي الآخر من الصالة، وتضم القطع الأثرية الإسلامية، وبعض قطع الموروث الشعبي ومن أهم تلك القطع وأقدمها (المنبر الخشبي للجامع الكبير بمدينة ذمار) الذي يعد ثاني أقدم منبر في العالم الإسلامي، ومخطوطات ورقية وأواني معدنية وحلي فضية، وقطع من الموروث الشعبي، وعملات معدنية (لوحة: ٦،٧).

واقع المتحف الإقليمي حالياً

تعرض المتحف الإقليمي للقصف في يوم ٢١/ ٥/ ٢٠١٥، وذلك بسبب العدوان على اليمن، وأصبح أثر بعد عين، وكان بداخله الآلاف من القطع الأثرية المختلفة والمتنوعة، استطاع المتخصصون جمع القطع التي ظهرت على السطح بعد القصف مباشرة في نفس اليوم، ونقلها بحرص شديد إلى مكان آمن مؤقتاً والبحث المكثف بموقع محيط المتحف للبحث عن القطع المتطايرة وبعد فترة من الزمن أجرى الأخصائيون تنقيبا ضمن موقع و ركام المتحف في عدة مواسم حيث تم استخراج ما تبقى من القطع والقيام بتخزينها إلى جانب سابقاتها بمكان آمن (لوحة:٨).(للأسف الشديد فقد كان المنبر الفريد من تلك الآثار التي دمرت وما زال في حاجة إلى إعادة تجميعه وترميمه الفريد)

اللوحـــــات

لوحة ١: تمثل منظر للمتحف من أعلى حصن هران.

لوحة ٢: تمثل منظر لواجهة المتحف.

لوحة ٣: تمثل منظر للصالة الرئيسية المتفرع منها العديد من الصالات.

لوحة ٤: توضح أحدا صناديق العرض، وقاعة المحاضرات والدورات العلمية والتدريبية.

لوحة ٥: توضح بعض القطع القديمة المعروضة في المتحف.

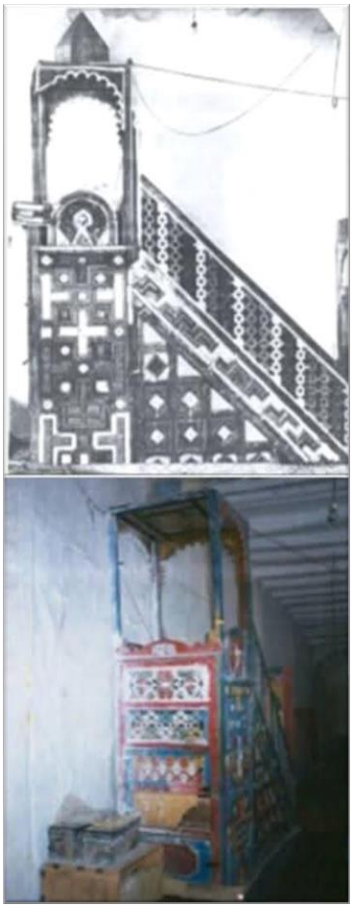

لوحة ٦: توضح صورة منبر الجامع الكبير قبل وبعد تدميره.

لوحة ٧: توضح صورة لبعض القطع الإسلامية، والموروث الشعبي.

لوحة ٨: توضح المتحف الإقليمي قبل وبعد القصف.

لوحة ٩: توضح تدمير المتحف الإقليمي وأعمال الفريق لاستخراج القطع بعد القصف مباشرة.

متحف بينون – محافظة ذمار

أحمد علي الأسلمي*

الموقع والنشأة

يقع متحف بينون في منطقة ثوبان بمديرية الحداء بمحافظة ذمار بالقرب من قرية بني أسلم، على بُعد نحو ٥٠٠ متر شمال شرق موقع بينون الأثري الذي يعد أحد أبرز المواقع التاريخية في المحافظة، إذ يضم مواقع أثرية تعود إلى العصور الحجرية، والبرونزية (حوالي ٣٠٠٠ ق.م)، وكذلك آثار من العصور الحديدية والسبئية والحضارة الحميرية.

تأسست النواة الأولى للمتحف بموجب قرار جمهوري صادر عام ١٩٩٠م، ليكون مركزًا لحفظ وعرض الموروث الأثري والثقافي لمنطقة الحداء وما جاورها. وفي عام ٢٠٠٣م تمت توسعة المتحف وبناء مبنى جديد داخل السور المحيط بالمتحف القديم بغرض استيعاب مجموعات أثريّة إضافية وتحسين العرض والتخزين، وروعي في تصميمه الطابع المعماري المتحفي الحديث ومتطلبات العرض المتحفي.

المبنى والأقسام

يتكوّن المتحف من مبنيين:

- **المبنى القديم:** ويُعد النواة الأولى للمتحف، وقد خُصص حاليًا لعرض الموروث الشعبي وبعض القطع الأثرية.
- **المبنى الجديد:** يضم ست صالات عرض مزوّدة بصناديق عرض زجاجية حديثة وحاملات خشبية مغطاة بالقماش المخصص للعرض، إضافة إلى غرف للإدارة، ودورات مياه، وبدروم يُستخدم كمخزن أثري ومكتبة ملحقة بالمتحف.

خُصصت صالتان من صالات العرض لعرض القطع الأثرية الإسلامية، بينما خُصصت الصالات الأخرى للقطع التي تعود إلى عصور ما قبل التاريخ والعصور السبئية والحميرية وما بعدها.

المقتنيات والأهمية الثقافية

يضم المتحف ما يزيد عن (٦٠٠) قطعة أثرية تمثل مختلف العصور التاريخية من عصور ما قبل التاريخ إلى العصر الإسلامي. وتشمل المقتنيات: أدوات حجرية وبرونزية، ونقوشاً بخط المسند، وتماثيل وأواني فخارية، وقطعاً معدنية متنوعة، إضافة إلى معروضات من الموروث الشعبي المحلي كالأزياء والحلي وأدوات الزراعة.

تُعد هذه المقتنيات مصدراً علمياً وثقافياً مهماً، إذ تسهم في إثراء المعرفة بتاريخ اليمن القديم، وتُعزز من الدور التعليمي والحضاري للمتحف، بوصفه واجهة ثقافية ومعرفية للمحافظة.

---

* مدير مكتب الآثار– مديرية الحداء.

وسائل العرض

تحتوي صالات المتحف على عدد كبير من صناديق العرض الزجاجية المرتبة زمنيًا لعرض القطع حسب تسلسلها التاريخي، وتزود كل قطعة ببطاقة تعريفية باللغتين العربية والإنجليزية مرفقة بصورة توضيحية. كما توجد طاولات عرض مؤطره بالألمنيوم تستخدم لعرض بعض النماذج الأثرية والمجسمات.

يضم المتحف كذلك بدروماً مخصصًا لتخزين القطع الأثرية، إلا أنه يحتاج إلى تجهيزات تخزينية مناسبة مثل الرفوف المعدنية ووسائل الحفظ الوقائي، ومواد التغليف الآمنة، وتقنيات للحماية من الرطوبة والحشرات، وفصل المجموعات وفق معايير الحفظ.

كما لا يتوفر حاليًا سجل توثيق معتمد (ورقي أو إلكتروني) لتسجيل القطع الأثرية، وهو ما يتطلب إنشاء نظام أرشفة وتوثيق وفق معايير الهيئة العامة للآثار والمتاحف.

الحالة الراهنة للمبنى والقطع

تأثر مبنى المتحف بشكل واضح نتيجة الإهمال المتواصل منذ عام ٢٠١١م بسبب الظروف العامة في البلاد، مما أدى إلى تلف بعض النوافذ ودخول مياه الأمطار من عددٍ من النوافذ، وظهور تشققات في أجزاءٍ من الجدران عند مستوى الأسقف، وتلف الطلاء الداخلي والأبواب الخشبية، ونقص تجهيزات المخزن وعدم كفاية وسائل الحفظ للقطع داخل البدروم. ولأن متحف بينون يمثل أحد أهم المعالم الثقافية في محافظة ذمار يُعد أقدم متحف قائم في المحافظة ولا يزال يؤدي مهامه حتى اليوم؛ فهو بحاجة ماسة إلى إصلاح تلك الأضرار في أقرب وقت ممكن، وإجراء مسح ميداني فني من قِبَل خبراء حفظ وترميم لتقييم حالة القطع وتحديد درجة التعرض للرطوبة والملوثات. إن هذا المتحف ليس مجرد مبنى للعرض، بل شاهد حي على تاريخ اليمن العريق، ومخزون وطني يستحق العناية والترميم، بوصفه جزءًا من الهوية الحضارية لليمن.

لوحة ١: توضح الواجهة الأمامية للمتحف.

لوحة ٢: توضح صالة العرض الرئيسية للمتحف.

لوحة ٣: توضح معروضات من الموروث الشعبي.

لوحة ٤+٥+٦ توضح صالات العرض الخاصة بأدوات حجرية وبرونزية، ونقوشًا بخط المسند، وتماثيل وأواني فخارية.

متحف قلعة زبيد – محافظة الحديدة

عبدالحبيب محمد فارع الذبحان*

الموقع والنشأة

يقع متحف قلعة زبيد ضمن مباني قلعة زبيد التاريخية الواقعة في مديرية زبيد محافظة الحديدة التي عرفت في الكثير من المصادر التاريخية باسم دار الإمارة ودار الملك والدار السلطانية وتقع في الجزء الشرقي من سور مدينة زبيد، وتعتبر قلعة زبيد من أهم المعالم التاريخية والأثرية في مدينة زبيد والتي يرجع تاريخ بنائها إلى فترة العصر الأيوبي على اعتبار أنها أقدم المباني من مباني القلعة هو مسجد الميلين (مسجد الإسكندرية) والذي يعود تأسيسه نهاية القرن السادس الهجري، وإلى جانب ذلك فهي تمثل نماذج متنوعة من عمارة العصر الأيوبي والرسولي والعثماني وفترة الأئمة وهذا التنوع في العمارة أعطاها ميزة فريدة عن بقية المباني في مدينة زبيد، ومن خلال ذلك تم اختيار موقع متحف قلعة زبيد ليكون في إطار هذه المباني التاريخية، وكانت البداية الأولى لإنشاء متحف قلعة زبيد في موقع الدبابه القديمة (القبة والقبو الملاصق للمتحف من الجانب الشرقي) مخازن متحف قلعة زبيد في الوقت الحالي (كان عبارة عن عرض متواضع لبعض اللقى الأثرية الناتجة عن الحفريات والتنقيبات الأثرية في قلعة زبيد وما حولها وهذه الدبابه كانت النواه الأولى لإنشاء متحف قلعة زبيد في عام ١٩٨٦م، وعام ١٩٩٦م وبالتعاون مع الهيئة العامة للأثار والمتاحف والبعثة الأثرية الكندية العاملة في مدينة زبيد تم اختيار (مخازن الغلال) الواقع في الجزء الجنوبي من سور قلعة زبيد لتطويره وإعداده وتأهيله كمتحف إقليمي بمدينة زبيد.

المبنى والأقسام

يعد متحف قلعة زبيد التاريخية ضمن مباني ومحتويات قلعة زبيد التي تضم العديد من المكاتب الإدارية في الجزء الجنوبي من القلعة وهو في الأصل مبنى ومخازن الغلال مكون من دور أرضي واحد مكون من خمس قاعات تحوي كل قاعة على مجموعة من صناديق العرض القائمة وصناديق العرض الحائطية.

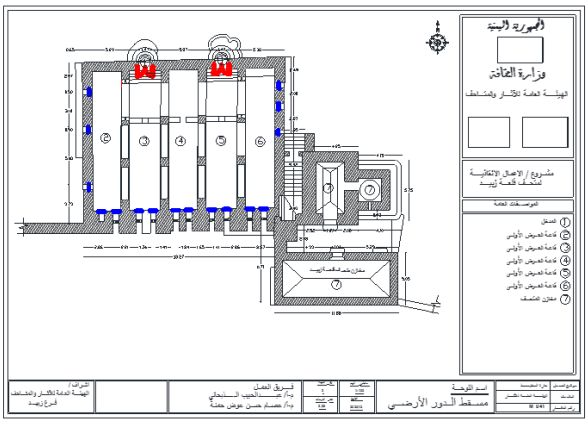

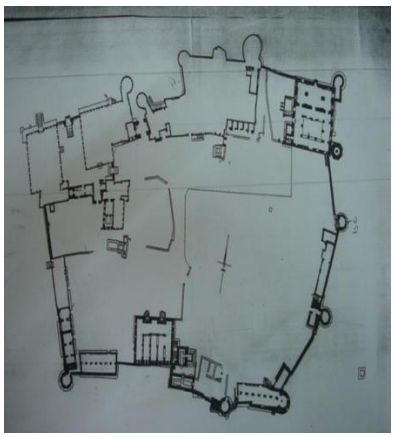

لوحة ١+٢ موقع مجمع قلعة زبيد ومخطط هندسي قاعات العرض في المتحف.

* مدير مكتب الآثار بزبيد . أخصائي اثار

لوحة ٣: الواجهة الأمامية لمتحف قلعة زبيد.

المقتنيات والأهمية الثقافية

بعد تجهيز بعض صناديق العرض الخشبي في عام ١٩٩٧م وبدعم من المجلس المحلي بمحافظة الحديدة تم تزويد متحف قلعة زبيد بمجموعة من صناديق العرض المتحفي الخشبية (قائمة حائطية)، وفي عام ٢٠٠٤م وبالتعاون بين الهيئة العامة للأثار والمتاحف والمركز الثقافي التابع للسفارة اليابانية بصنعاء تم تزويد متحف قلعة زبيد ومتحف الموروث الشعبي بمجموعة من صناديق العرض المتحفي الزجاجية (قائمة – حائطية) وكذا إعادة أعمال التمديدات الكهربائية لكل من متحف قلعة زبيد ومتحف الموروث الشعبي الواقع في الجزء الغربي من القلعة، وفي عام ٢٠٠٥ م تم استحداث مركز المعلومات في الجزء الجنوبي الشرقي من قلعة زبيد ويضم المركز مجموعة من الصور الفوتوغرافية للحفريات والتنقيبات الأثرية داخل قلعة زبيد ومسجد الأشاعر ومجموعة من صناديق العرض المتحفي التي تضم بعض الفخاريات الناتجة عن الحفريات الأثرية وفترينة خاصة بالأبحاث الأثرية والمقالات في بعض المجلات المتخصصة في الجامعات الكندية وتقارير البعثة الكندية الخاصة بمدينة زبيد.

ولا ننسى هنا الدعم الكبير الذي حضي به مكتب الهيئة العامة للآثار والمتاحف وخاصة متحف قلعة زبيد التاريخية من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية منها مثلاً مشروع ترميم وتحسين الواجهة الشمالية لقلعة زبيد في عام ٢٠٠٥م وكذا مشروع تأهيل متحف قلعة زبيد بمركز المعلومات في الجانب الشمالي للقلعة في العام ٢٠٠٦ م (المكتب الحالي لهيئة المدن التاريخية فرع زبيد)، وفي ٢/١١/ ٢٠٢١م تم تدشين مشروع إنقاذ وترميم متحف قلعة زبيد التاريخية – الممول من الإتحاد الأوروبي واليونسكو تحت إشراف وتنفيذ الصندوق الاجتماعي للتنمية – فرع الحديدة — بالشراكة مع الهيئة العامة للأثار والمتاحف، وينقصنا بعض التجهيزات كالإضاءة الكهربائية داخل المتحف التي تكرم الأخ رئيس الهيئة العامة للأثار والمتاحف بتوفير الطاقة الشمسية وتزويد المتحف بعدد من المرواح الكهربائية في شهر إبريل ٢٠٢٤م وفي شهر مايو من نفس العام تم إعادة فتح المتحف رسيماً أمام الزوار بعد أن أغلق لأكثر من سبع سنوات.

وسائل العرض

تحتوي صالات المتحف على عدد كبير من صناديق العرض الزجاجية، يضم المتحف كذلك مكانا مخصصًا لتخزين القطع الأثرية، إلا أنه يحتاج إلى تجهيزات تخزينية مناسبة كالرفوف المعدنية ووسائل الحفظ الوقائي، ومواد التغليف الآمنة، وتقنيات للحماية من الرطوبة والحشرات، وفصل المجموعات وفق معايير الحفظ.

مكونات متحف قلعة زبيد

القاعة الأولى

تضم مجموعة من صناديق العرض الزجاجية لبعض اللقى الأثرية التي تم العثور عليها في حفريات البعثة الأثرية اليمنية الكندية عام ١٩٩٧/ ١٩٩٨ م من منطقة المدمن ومنطقة بني فضل غرب زبيد على مقربة من ساحل الفازة وأغلب هذه المواقع تعود إلى فترة العصر البرنزي والعصور التاريخية في اليمن القرن السابع ق. م. وكذا اللقى الأثرية التي تم العثور عليها في منطقة الكشوبع الواقعة إلى الشمال من مدينة زبيد التي تم العثور عليها في حفريات البعثة الأثرية البريطانية واللقى الأثرية التي تم العثور عليها في حفريات البعثة الأثرية الإيطالية في منطقة خميس بني سعد.

القاعة الثاني

تضم مجموعة من صناديق العرض الزجاجية القائمة والحائطية لبعض اللقى الأثرية التي تم العثور عليها في حفريات البعثة داخل القلعة وهي مجموعة فخاريات من القرن الثالث والرابع الهجري منها ما هو مزخرف كتابية أو زخارف هندسية، إلى جانب عرض الفخاريات التي تم العثور عليها في حفريات مسجد الأشاعر الواقع في وسط مدينة زبيد والتي قامت بها البعثة الأثرية اليمنية الكندية في عام ٢٠٠١م، وكذا عرض اللقي الأثرية التي تم جمعها خلال أعمال مشروع مجاري مدينة زبيد، وما يميز هذه القاعة بعض القطع الفخارية التي يزين بدنها الخارجي بعض الكتابات بالخط الكوفي المعماري.

القاعة الثالثة

تضم مجموعة من صناديق العرض الزجاجية القائمة والحائطية وتضم مجموعة من التحف الخشبية الإسلامية تجمع نماذج من زخرفة الأبواب والشبابيك الخشبية المنتجة ضمن حرفة النجارة في مدينة زبيد خلال الفترة الإسلامية لإحدى جوانب منبر الجامع الكبير بزبيد وبعض زخارف الأبواب والخزنات وصناديق حفظ الملابس ونماذج من الزخارف القديمة الملونة للمنازل التي تم العثور عليها أثناء حفريات قلعة زبيد وبعض نماذج من أدوات البناء التقليدية، وما يميز هذه القاعة صناديق العرض الحائطية التي تعرض بعض الأجزاء من منبر الجامع الكبير زبيد الذي أنشائه المبارك بن منقذ سنة ٥٧٣هـ في العصر الأيوبي والذي ذكره المقدسي[١]

[١] نشره الدكتور / صالح أحمد الفقيه في رسالته العلمية مساجد مدينة زبيد حتى نهاية العصر الأيوبي دراسة أثرية معمارية، ص ٧٦، وكذا الفترينة التي عرض لعب الأطفال المصنوعة من الفخار مقارنة – صالح أحمد الفقيه.

القاعة الرابعة

تضم مجموعة من صناديق العرض الزجاجية التي تحتوي على نماذج لأواني فخارية للشرب من فترات تاريخية إسلامية تعود أقدمها لفترة حكم الأيوبيين وجزء من شبكة نقل للماء مصنوعة من الفخار كانت تمتد من وادي زبيد للقلعة وطولها يصل لـ ٢٣ كيلومتر على شكل قناة يصل قطرها ١٧سم.

القاعة الخامسة

تعرض أدوات الإنارة مثل المسارج المصنوعة من الرخام وبوابة قديمة للقلعة تسمى النصر ومصنوعات حرفية تعود لفترة حكم العثمانيين وأدوات زينة ومباخر وعلب حفظ البخور.

مخازن آثار براقش –صرواح –ناعط

منصور حسين الحدأ *

براقش

تقع إلى الشمال الغربي من مدينة مارب وتبعد عنها ١١٠كم على مقربة من جبل يام وعلى بعد ٢٠كم إلى الجنوب الغربي من مدينة قرنو معين بين خطي طول 261. 48 44 E 084. 10 16 N وعلى ارتفاع ١١٤١ من مستوى سطح البحر وتتبع إدارياً مديرية مجزر م/ مارب.

مدينة براقش

تعرف قديماً باسم (ي ث ل) تأتي بعد قرنو (عاصمة معين) تُعد من أهم مدن مملكة سبأ.

أولاً: مخزن براقش

يقع مخزن براقش في وادي الجوف على مسافة١٥٠كم من مدينة الحزم وكانت البعثة الإيطالية قد عملت في الموقع منذ ١٩٨٦م ويرجح أن الطور المعيني قد سبقة طور سبئي أقدم يعود لبداية الألف الأول ق. م.، وقد كشفت البعثة في تنقيبات ١٩٩٠م – ١٩٩٢م في الجزء الجنوبي من المدينة بالقرب من سور موقع معبد (ن ك ر ح) الذي ذكر في النقوش بأنه كان مخصصاً للمعبود (ن ك ر ح) (نكرح)، وقد جُمع ما عُثر في الموقع للمخزن ليضم عدداً من القطع الأثرية وبعض المقتنيات وتمثلت هذه المقتنيات في أدوات حجرية لطحن الحبوب، وجلود، وأدوات زينة زجاجية وأدوات وأوني فخارية، وقد تم جرد المخزن في ٢٠١٠ م بحضور مدير مكتب الأثار بالجوف الأخ/ مبخوت مهتم ومجموعة من المختصين بهذه اللجنة

أثبتت دراسات البعثة الأثرية الإيطالية في اليمن والتي تعمل في المدينة من خلال عينات من التربة استخرجت بواسطة المجسات الميكانيكية داخل منطقة السور والتي تحتوي على كسر من الفخار شبيهة بنماذج الفخار السبئي القديم، ومن المحتمل أن يعود تاريخها إلى القرنين العاشر والتاسع قبل الميلاد. وقد كانت مدينة يثل تابعة للدولة السبئية مثلها مثل مدن الجوف، وفي حوالي القرن الرابع خرجت مدن الجوف عن دولة سبأ وأقام المعينيون دولتهم واتخذوا من قرنو عاصمة.

كانت يثل (براقش) المدينة الثانية بعد قرنو وتذكر في النقوش المعينية دائما إلى جانب معين خاصة في ألقاب ملوك مملكة معين الذين دائما يحملون لقب ملك معين ويثل، وفترة تألقها تعود إلى الفترة الواقعة بين بداية القرن السابع ونهاية القرن السادس، وقد شهدت فترة انحطاط من القرن الأول الميلادي بعد أن أصبحت تحت سيطرة البدو الرحل، وقد استوطنت في العهد الاسلامي وسكنها الإمام عبد الله بن حمزة (٦١٤هـ / ١١٢٧م) وكان يتحصن بها من هجمات ولاة الدولة الأيوبية، وأسهمت براقش اسهاماً اقتصادياً هاماً وكانت محطة هامة في طرق البخور واللبان قبل الميلاد ويذكر

* أخصائي آثار، مدير الدراسات والبحوث.

المؤرخون أنها كانت محطة هامة على طرق القوافل في العصر الإسلامي بين اليمن والبصرة أبان الدولة العباسية، وتعرضت المدينة في تلك الفترة إلى حريق هائل.

زار المدينة عام ١٨٧٠م عالم اللغات السامية الأوروبي جوزيف هاليفي والأخ/يحيى حبشوش بعد ذلك زار المدينة الباحثان المصريان محمد توفيق وأحمد فخري في١٩٤٤م-١٩٤٧م. وفي أواخر ١٩٧٠م بدأ التسجيل الرسمي من قبل البعثة الفرنسية مع تركيز البعثة على دراسة النقوش. وفي عام ١٩٨٦تم ترتيب مبادرة أثرية مستدامة للبحث في براقش بشكل شامل من قبل البعثة الأثرية الإيطالية في اليمن، بقيادة البروفيسور اليساندرو دي ميغرية (١٩٤٣م– ٢٠١١م)، التي تم تطويرها في مرحلتين حتى عام ٢٠٠٧م تم فيها التنقيب عن معبد المعبود نكراح حامي المدينة بينما في الفترة ٢٠٠٣م- ٢٠٠٦م أجريت مجموعة من الحفريات الجديدة، والمكرسة لمعبد عثتر ذو قبض، وأشهر معالم براقش اليوم سورها الذي يحيط بالمدينة من كل الاتجاهات بمساحة ٧٦٦متر أما حرم المدينة طوله ٢٦٧متر وعرض ١٨٨متر كما يتخلل السور ٥٦ برجاً ويبلغ عرض كل برج ما بين ٥-٦ أمتار، وقد تكفل ببناء ذلك السور التجار المعينيون بدلاً من دفع الضرائب.

يقع هذا المعبد في الطرف الجنوبي للمدينة بمحاذاة الأبراج ٤٤- ٤٦، وقد خصص هذا للمعبود نكراح حامي المدينة، ويرجع تاريخه إلى القرن السابع والسادس قبل الميلاد. ويعد نموذج هذا المبعد من الطراز المألوف للمعابد المعينية حيث تكون هياكله قد ضمت في الجزء الأكبر منها قاعدة كبيرة مغطاة بسقف يستند على أعمدة، وقد استغرق الكشف عن هذه المعبد أكثر من خمس سنوات في مواسم أثرية مختلفة بدأت (١٩٨٩م – ٢٠٠٤م) من قبل البعثة الإيطالية للآثار باليمن بالتعاون مع الهيئة العامة للآثار والمتاحف تخللها أعمال التنقيب وانتشال أطنان من الأتربة والأحجار المتساقطة والترميم والصيانة التي قام بها علماء في مجال الآثار والترميم ودراسة النقوش من إيطاليا واليمن، وتم تهيئة المعبد سياحياً.
لكن هذا المعبد تعرض في ٢٠١٥/٠٤/٢٤ للاعتداء بسبع غارات من القصف الجوي من قبل طيران العدوان ونتج عنه تدمير كلي وتحويل المعبد إلى كومة من الأحجار المكسرة والمتناثرة في أرجاء المكان كانت فيما سبق تشكل العناصر المعمارية للمعبد وتقسيماته المكون من أعمدة ومساند وجدران وأثاث الطقوس الدينية ونقوش مسندية. كما أُتلف السوار (شبك الحماية) المحيط بالمعبد والخاص بحماية المعبد من دخول المواطنين إليه. وتم رصد حفر غير قانوني قام به المخربون حيث نتج عن تلك الحفر انتزاع بعض الأحجار التي كانت تشكل جدار من جدران المعبد الرئيسية التي تم اقتلاعها من مكانها وعندما أكملوا الحفر تم ردم الحفر بتلك الحفرة.

B.05.B.O/21

B.05.B.O/20

B.05.B.O/10

ثانياً: مخزن صـرواح

مانع بن ناجي الناصري *

تم إنشاء مخزن آثار صرواح محافظة مارب للحفاظ على القطع الأثرية المكتشفة بالمدينة القديمة سنة ٢٠٠٤م من قبل المعهد الألماني الأثري وهو الجهة المنفذة لأعمال الحفر والتنقيب الأثري بالمدينة من سنة ١٩٩٢م وذلك بموجب الاتفاقية الموقعة بين الهيئة العامة للأثار والمتاحف ومعهد الأثار الألماني بصنعاء بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٩م وبناءً على نص البند رقم (٢٢) من ترخيص العمل القاضي بالتزام المرخص له ببناء مخزن لحفظ القطع الأثرية المكتشفة عند مرور ٥ سنوات على بدء العمل بالموقع وتتوفر فيه الشروط الأمنية والفنية وفقا لمواصفات الهيئة. وعلى هذا الأساس وتزامناً مع تزايد أعداد القطع المكتشفة تم إنشاء هذا المخزن بالقرب من السور الشرقي للمدينة بعد التأكد من خلوا المساحة التي أقيم عليها من الآثار القديمة.

الحقيقة أن المخزن كان صغيراً جداً بالمقارنة بالأعداد الكبيرة للمعثورات الأثرية خلال المواسم، ونظرا لهذا العدد من القطع ولضيق مساحة المخزن ٦,٥م *٣,٥م تم إنشاء رفوف متراصة إلى قرب السقف لاحتواء صناديق حفظ القطع الأثرية، وفي الجهة المقابلة تم إيداع النقوش الحجرية متوسطة الحجم وترك ممر في الوسط وبهذا أصبح المخزن شبه ممتلئ مع نهاية أخر موسم للعمل. هذا فضلاً عن استثناء القطع كبيرة الحجم من عملية التخزين والتي خصص لها مساحة وظله شمال المعبد سميت بحديقة القطع الفنية مثل أفاريز الوعول والنقوش الكبيرة وموائد القرابين على الرغم من أن معظمها مصنف كقطع وتحمل أرقاماً أثرية.

المخزن يقع في نطاق السور الذي يحيط بالمدينة وكان يحظى بحراسة ورقابة دائمة حتى شهر أبريل ٢٠١٥م وهو تاريخ العدوان على اليمن التي شهدت المنطقة خلالها مواجهات ومعارك عنيفة على المدى الطويل وأجبر السكان على النزوح بمن فيهم حراس المخزن ومراقبي الآثار وفي فترة ما من سنوات الحرب تعرض المخزن للسطو وسُرقت معظم محتوياته إلى جانب ما تعرضت له معالم المدينة وآثارها من أضرار نتيجة استهدافها بنيران الأسلحة وأعمال التدمير والتخريب من قبل العابثين في غياب الحماية والرقابة حتى تمكن في العام الماضي بفضل الله واهتمام الأخ رئيس الهيئة العامة للأثار والمتاحف الأستاذ / عباد بن علي الهيال والأخ الفريق/ مبارك المشن الزايدي قائد المنطقة العسكرية الثالثة من إعادة إصلاح سور المدينة وتوفير حراسة دائمة من قبل قيادة المنطقة العسكرية. ومن أجل تأمين وحماية ما تبقى من القطع الأثرية لا بد من إنشاء مخزن آخر تتوفر فيه المواصفات الفنية والأمنية والسعة الكافية لاستيعاب هذا الموروث الأثري الكبير من المعثورات خاصة وأن المدينة مؤهلة لرفد متحف بأكمله نظراً لكثافة القطع المكتشفة خلال تللك الحفريات الجزئية والمحدودة من مساحة المدينة على أن يستخدم المخزن السابق كأحد الملاحق الأساسية بالمخزن الجديد لأعمال الترميم والصيانة والتصوير

* أخصائي آثار مديرية صرواح . مارب.

والتوثيق أو حتى لتخزين العدد الكبير من القطع الفنية التي لا تزال مبعثرة بشكل عشوائي في فناء المعبد وحديقة القطع الفنية.

وهنا أود الإشارة إلى بعض العيوب التي ظهرت في تصميم مخزن آثار صرواح والتي تمكن اللصوص من استغلالها في عملية سطو وسرقة المخزن دون صعوبة ليتم تفاديها في حالة إنشاء مخزن جديد ومنها:

- صنع سقف المخزن باستخدام الخشب الذي أضيفت عليه طبقة من القضاض وعندما تعرضت شرفة السطح لإحدى القذائف محدثة فتحة صغيرة تمكن الجناة من توسعتها بسهولة والنفاذ من خلالها داخل المخزن فلو كان السقف قد نُفذ بالحديد والخرسانة لما تمكنوا من قطع القضبان الحديدة بسهولة.
- تمكن الجناة أيضا من كسر أقفال الأبواب رمياً بالرصاص وهذا يدل على أنها لم تكن معقدة الفتح أو بالأمان الكافي الذي يجب أن تكون عليه مداخل مخازن الآثار.
- تم تصميم عدد من النوافذ الطولية في الجدار الغربي ثبتت عليها الإطارات الحديدية مزودة بشباك ضعيف جداً تمكن اللصوص في فترة لاحقة من قطع الشباك وخلع إحدى الإطارات الحديدية بكل سهولة.

الحقيقة أن أي مخزن مهما كان تصميمه أو درجة الأمان فيه قد يتعرض لسرقة في حال غياب الحراسة والرقابة خاصة أثناء الحروب لذلك كان من المفترض نقل محتوياته إلى مكان آمن مهما كلف الأمر أو إبلاغ الجانب العسكري الذي يفرض سيطرته على الموقع وتحميله مسؤولية الحماية.

ثالثاً: مخزن ناعط

محمد علي الحاكم*

تقع ناعط شمال صنعاء في بلاد خارف بمحاذاة بلاد أرحب، وناعط كأختها كانط كلتاهما مدينتان أثريتان إلا أن آثار ناعط ما زالت بارزة للعيان وفي مقدمتها قصر يشهد ما بقي منه بعظمته وعمودان ضخمان ينتصبان بلا مادة تثبت قاعدتهما وكروف أسفل الارض.

وقام الأخ محمد علي ناصر الحكيم وهو من رجال المنطقة ببناء مبنى للقطع الاثرية في سنة٢٠١٢م لحفظ ما تناثر من آثارها.

وبدأت هيئة الاثار تهتم بناعط فأرسلت فريقاً اثرياً لوضع دراسة اثرية لمواقع ناعط الاثرية عسى ان يقوم المجلس المحلي بأعمال التنقيب فيها..

كما ارسلت فريقاً أثريا آخر لجرد مخزنها الأثري في عام ٢٠٢٤م حيث تنوعت القطع بين نقوش وعناصر معمارية واواني ومسارج ومذابح ولوحات واختام وحلي ... الخ.

* مدير مكتب الآثار بمديرية خارف.

الترميم والصيانة في معمل المتحف الوطني

فهمي منصور مكرد علي العريقي *

المقدمة

اليمن بلد حضاري يعد من الدول الضاربة جذورها في أعماق التاريخ فهو يختزن كماً هائلاً من نتاج الحضارات المتعاقبة والمتمثلة في الآثار الثابتة والمنقولة، ولذا أصبح يضاهي أعظم حضارات العالم القديم .. والآثار المنقولة هي الشواهد المادية التي تتوج عظمة ماضينا العريق تراث الحضارات القديمة والإسلامية ولهذا فإن المتحف الوطني وغيره من المتاحف الأخرى في اليمن والتي تحتضن بين جنباتها أهم الكنوز الثمينة واللقى الأثرية المتنوعة والنادرة. والمتحف الوطني يعد صرح شامخ ومؤسسة حضارية وثقافية رائدة يفوح منها عبق التاريخ الذي يترجم لنا تراث الحضارات القديمة والإسلامية بحكم أنه يحوي أهم الكنوز الثمينة من اللقى والمقتنيات الأثرية الغالية التي تصل إليه من كل المواقع الأثرية ذات المنبع الأساسي للحضارات في ربوع اليمن والتي ما من شك أنها تضاهي في عظمتها حضارات العالم القديم.

والمتحف الوطني يمتلك كوادر نشطة ودرراً ثمينة من اللقى والمقتنيات الأثرية (العضوية وغير العضوية)

أهمية الترميم والصيانة للقى والمقتنيات الأثرية

إن علم الترميم يعتبر في مصاف العلوم الصعبة والمعقدة فهو يعرف بالسهل الممتنع لأنه له أيدولوجيات وتطبيقات ونظريات هامة تهدف في المقام الأول إلى الحفاظ على الدلائل المادية التي تكشف النقاب عن مراحل التطور الإنساني ولهذا من الضروري جداً أن يكون في كل متحف في الدنيا معامل ترميم وصيانة وإلا لا يعد متحفاً بل يصنف مخزن لحفظ التراث لكن مجمع المتحف الوطني – صنعاء يعتبر المتحف الأم للمتاحف في اليمن بحكم موقعة في قلب العاصمة صنعاء أقدم المدن علي وجه الأرض ولهذا تكمن الأهمية في وجود معمل متخصص ومتكامل لترميم وصيانة اللقى والمقتنيات الأثرية التي يكتنزه المتحف بالاعتبارات التالية :

١- الحفاظ على التراث الإنساني أطول فترة زمنية ممكنة حتى تسعد البشرية بتراثها وتتفاخر الأجيال على مر العصور بعظمة ما عمله الأجداد ودورهم الخلاق في قهر الطبيعة وتحويلها إلى حضارات راقية.

٢- كشف القيم التاريخية والفنية والجمالية التي تحملها هذه المقتنيات وذلك على أسس علمية وفنية عالية تحفظ للقطعة روحها الأثري الأصيل. مع احترام للمادة الأصلية لإيقاف استمرار التلف والتآكل الذي أصابها بسبب التعرض للمؤثرات وأمراض طبيعية (فيزو كيميائية وبيولوجية) أو بشرية بحكم مكان تواجدها حيث يظهر على الأعواد

* مدير إدارة ترميم الاثار- أخصائي ترميم المتحف الوطني

الخشبية إصابات من آثار تآكل حشرات ناخرات الخشب أو البكتيريا أو الفطريات ومن الضروري إزالتها وقتل بقايا ما بها من بويضات ومخلفات التي تتركها حال خروجها في القنوات التي تمر بها.

٣- أهمية ترميم وصيانة المقتنيات الأثرية تجعل من المتاح سهولة دراستها واستخلاص ما تحمله من قيم علمية وجمالية وتاريخية من قبل الزوار أو الباحثين والدارسين على عظمة هذه الحضارات العريقة الموغلة في القدم.

٤- إن فكرة ترميم وصيانة الآثار تجعل من المتاح إثراء قاعات العرض في المتاحف بقطع أثرية واضحة المعالم الكتابية والزخرفية وتعطي انطباع عن مدى الاهتمام بهذه الآثار من إهمال.

٥- اللقى والمقتنيات الأثرية العضوية وغير العضوية والتي هي بحاجة ماسة جداً إلى تعهدها بمراحل وخطوات ترميم وصيانة وذلك بتطبيق القواعد الأساسية والهامة لعلم الترميم وحسب كل حالة على حدة وهذه القواعد ثابتة وعالمية لا يختلف عليها اثنان ولكن تتباين في الأساليب والطرق فقط.

٦- الترميم يعني تخليص الأثر مما تراكم عليه من رواسب ومؤثرات وأمراض مع مرور الزمن، دون أدنى تغيير في شكله حيث أن الترميم ليس تجديد للأثر بقدر ما هو حماية وحفاظ له وصولاً به إلى ما كان عليه في الأصل.

٧- وكما هو ثابت بشأن الآثار التالفة فإن تلفها يستمر ما دامت لم يجر عليها ترميم وصيانة لها وهذه الحقيقة تجبرنا على التوجه إلى معامل الترميم والصيانة لاتخاذ الخطوات اللازمة إيقافاً لاستمرار تلفها والحفاظ عليها من إبقائها.

٨- خطوات الترميم والصيانة تعد رسالة هامة وأمانة كبيرة بيد المرمم المتخصص الذي يجب أن يكون على دراية كافية بها قبل أن يتناول أي قطعة أثرية وهذه المعلومة الهامة من الضروري جداً أن يعرفها كل الناس بشكل عام والعاملين في حقل الآثار بشكل خاص بحيث لا يكون علم الترميم مجال للكلام والمزايدات فقط دون أدنى إدراك بأبجدية هذا العلم الواسع القديم الجديد المتجدد كل يوم.

ولهذا يجب أن نهتم بتطوير وتنشيط معامل ترميم وصيانة متخصصة في المتحف الوطني – صنعاء.

الأهداف الخاصة والعامة.

أولاً: الأهداف الخاصة

١- إن مقتنيات المتاحف من الآثار تعتبر عالية القيمة سواء من الناحية الفنية أو الحضارية أو التاريخية فيجب على القائمين عليها مزيداً من الاهتمام للحفاظ عليها بترميمها وصيانتها واستهداف أكبر عدد ممكن من القطع الأثرية ولهذا يجب أن يكون لدى المتحف معمل متكامل لكل الفروع العضوية وغير العضوية.

٢- ضرورة تشجيع الكادر الوظيفي المحب لهذا المجال وإعطاؤه كل الثقة والاهتمام على أن تتوفر له كل الإمكانيات الحديثة في معمل حديث متطور للخوض في هذا المجال الواسع لإنقاذ أكبر عدد من الكنوز الأثرية.

٣- توصيل المفاهيم الأساسية لقواعد الترميم خطوة خطوة حسب ما تقتضيه حاجة الأثر التي من الضروري أن يستوعبها كل إنسان يحب هذا التراث الغالي.

٤- إعداد وتجهيز معامل متخصصة لترميم الآثار في كل المتاحف وهذا يعد أحد المتطلبات الهامة التي ينبغي تنفيذها إذ من النادر أن يكون هناك متحف لا يضم هذه المعامل وخاصة مجمع المتحف الوطني - صنعاء.

٥- ضرورة التدريب والتأهيل العلمي الدقيق لهذه الكوادر وأرفاده بمزيد من الكوادر الجديدة المحبة لهذا المجال وإرسالهم إلى الدول المتقدمة في هذا المجال لأخذ دورات تدريبية مكثفة تحفزهم لمواصلة العمل في هذا المجال ونطمح ان يتم توفير متطلبات معمل ترميم وصيانة متكامل ويكون نموذج للمعامل في جنوب الجزير العربية.

ثانياً: الأهداف العامة

١- أن يكون هذا المعمل نواه للمعامل ويعمل على إنقاذ اللقى والمقتنيات الأثرية المنقولة يبدأ من خروجها من الحفائر في المواقع الأثرية وصولاً بها إلى المتاحف ثم عرضها بالطرق العلمية الحديثة أو تخزينها بأساليب ملائمة تحميها من أي مؤثرات وأمراض طبيعية أو بشرية.

٢- توصيل رسالة عاجلة إلى كل القائمين على متاحف اليمن بمدى أهمية الترميم والصيانة للقطع الأثرية ومتابعة حالاتها بشكل دوري حتى لا تنتهي وهي مخزنة بأسلوب عشوائي.

٣- متابعة وصيانة دورية من أدارة الترميم والصيانة بالمعمل للقى والمقتنيات الأثرية التي تحمل إصابات ومؤثرات وأمراض وهي بحاجة إلى ترميم وصيانة سواء في العرض أو الخزن.

استكمال إنقاذ وترميم وصيانة اللقى والمقتنيات الأثرية (العضوية-الأعواد الخشبية)

إن القطع الأثرية العضوية (الأعواد الخشبية التي نفذ عليها أجدادنا القدماء أسطر كتابية بخط (المسند –الزبور) التدقيق والفرز لما تبقى من أعواد خشبية أثرية في المخازن وما بها من مؤثرات ورواسب وامراض حيث تم بعون الله نقل معمل الترميم والصيانة الي مباني ملحق المتحف في الدور الثاني والذي كان المركز اليمني الإيطالي وقد تم ترميم وصيانة كم لا بأس به من الأعواد الخشبية الأثرية.

الصعوبات التي نواجهها في مراحل وخطوات الترميم

إن مراحل وخطوات الترميم والصيانة من الضرورة بمكان أن تواجه صعوبات متنوعة أهمها:

١- إن بعض المواد الكيميائية والأدوات اليدوية والميكانيكية غير متوفرة في السوق المحلية مثل (الأرالدايت كمادة لصقة ومكملة- حبيبات البارالويد B72 ....الخ).

٢- عدم توفير أجهزة كاملة لمراحل وخطوات الترميم والصيانة.

٣- على الرغم من ترميم ٤٤٠ من الأعواد الخشبية الزبورية وكذلك ٤٤١ قطعة من البرونزيات إلا أن الآلاف من القطع تنتظر دورها في الترميم ولعل العديد قد أصابها تلف بيلوجي وتلف صدأ البرونز أدى لإتلافها تماما.

ستكون إدارة الترميم بمعملها المتكامل منارة لنشر المفاهيم العامة لأهمية الترميم والصيانة للقطع الأثرية للعامة والخاصة في كل ربوع اليمن وتصف هذه الجهود في نهاية الأمر في بوتقة الحفاظ على التراث الإنساني الأثري والحضاري لليمن السعيد.

اليوم العالمي للمتاحف خلال الأعوام من ٢٠٢٢م حتى ٢٠٢٥م

نوال محمد الحسيني*

مقدمة

اليوم العالمي للمتاحف مناسبة يحتفل بها العالم في ١٨ مايو من كل عام وقد أقره المجلس الدولي للمتاحف (ICOM) عام ١٩٧٧م، ويعد فرصة لإبراز أهمية المتاحف في حفظ التراث وفرصة لتشجيع الجمهور على زيارة تلك المتاحف لتعزيز الوعي بأهميتها وجعلها وسيلة للتبادل الثقافي والتفاهم والسلام بين الشعوب كافة لكل ما يخص هويتنا وموروثنا الحضاري في شتى المجالات.

هنا نتحدث عن دور اليمن في احتفالية اليوم العالمي للمتاحف منذ أربع سنوات مضت مع العلم أن اليمن احتفلت سابقاً بهذه المناسبة لأول مرة في عام ٢٠١٢م حيث تم افتتاح متحف التراث الشعبي بصنعاء من قبل وزارة الثقافة وفتح عدة متاحف أمام الجمهور ومنها افتتاح متحف سيئون الذي تم افتتاحه في عام ٢٠٠٥م على نطاق محدود.

في عام ٢٠١٣م تم تدشين اليوم العالمي للمتاحف بصنعاء بحفل فني وخطابي وافتتاح معارض (مصندقات خشبية، معرض تشكيلي ومعرض شركاء مثل شركة توتال للمشروعات الثقافية). ثم تلي ذلك احتفالُ في عام ٢٠١٦م وهو الاحتفال الأبرز حيث نظمت الهيئة العامة للآثار والمتاحف برنامجاً احتفالياً استمر لعدة أيام (١٦-١٨مايو) شمل معرضاً يجسد ملامح الحضارة اليمنية. رغم الحرب والعدوان الذي كان يمارس على اليمن وعلى الممتلكات الثقافية والبنى التحتية لليمن ولشعبها كانت الهيئة العامة للآثار والمتاحف لا تتوانى عن القيام بدورها الوطني في إبراز الهوية الوطنية لحضارة اليمن العريق هذه الحضارة التي لم تقدر حق قدرها حتى الآن وحاولت الهيئة إبرازه في السنوات الأخيرة.

احتفالية اليوم العالمي للمتاحف لسنة ٢٠٢٢م

بسبب الحرب التي اندلعت منذ عام ٢٠١٥م التي كان لها تأثير سلبي وكبير على المتاحف اليمنية بشكل عام تم استهداف عدة متاحف بالقصف والتدمير على سبيل المثال لا الحصر متحف تعز ومتحف ذمار الإقليمي وتم نهب آلاف القطع الأثرية وتهريبها إلى الخارج مما جعل اليوم العالمي للمتاحف مناسبة تحمل مضموناً إنسانياً وسياسياً ودعوة للحفاظ على المتاحف وما تحويه من إرث حضاري وتجنيب الجانب الأثري كل تلك الصراعات السياسية.

تم تحديد شعار اليوم العالمي للمتاحف في عام ٢٠٢٢م بشعار (قوة المتاحف) ومن هنا نتأكد من أن قوة المتاحف تأتي بتأمينها والحرص على محتوياتها، لذا قامت الهيئة العامة للآثار والمتاحف بإصدار أول قائمة رسمية للآثار المهربة وذلك محاولة منها للتعريف بها أمام العالم أجمع واسترجاع ما تم نهبه من المتاحف ومن المواقع والحد من مداولتها وبيعها في الخارج للأسف يتم ذلك برعاية دول موقعة على اتفاقيات دولية لحفظ التراث الثقافي.

* إدارة المشاريع الرقمية بالديوان.

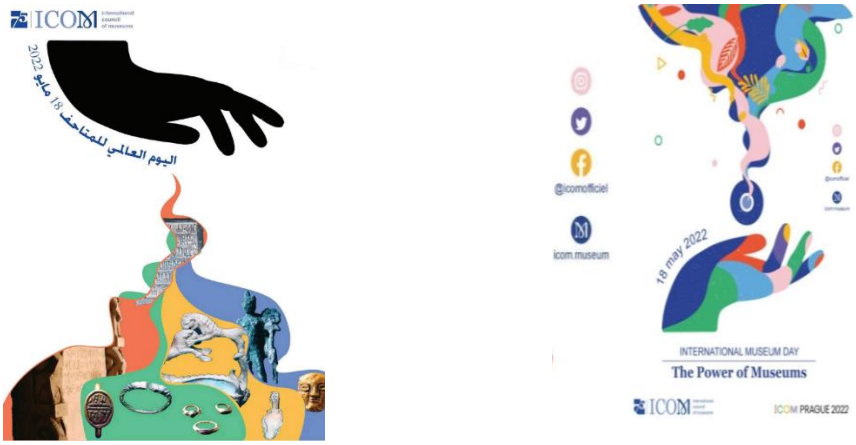

شعار اليوم العالمي للمتاحف لسنة ٢٠٢٢م

نماذج من قائمة آثارنا المنهوبة رقم (٢)

اليوم العالمي للمتاحف لسنة ٢٠٢٣م

شعار اليوم العالمي للمتاحف في هذه السنة يحمل عنوان (الاستدامة) وهو الأخذ بعين الاعتبار مواصفات الاستدامة من الناحية المعمارية والتي تحافظ على المبنى الأثري كما هو وفق معايير خاصة بالمتاحف.

أقامت الهيئة العامة للآثار والمتاحف حفلاً خطابياً ومعرضاً مؤقتاً بمناسبة اليوم العالمي للمتاحف في المتحف الوطني بصنعاء لعدة أيام، حيث تم افتتاح المتحف الوطني بصنعاء أمام الزوار لمدة محدودة، بعد انقطاع طويل وشغف من جميع مهتمي الآثار لزيارة المتحف حيث احتوي المتحف على المعارض التالية:

- معرض لقطع أثرية ضبطتها نيابة الآثار.
- معرض صور لقطع أثرية مهربة.
- معرض لقطع أثرية من الجوف.

شعار اليوم العالمي للمتاحف لسنة ٢٠٢٣م

صورة من اعلان افتتاح المتحف الوطني

اليوم العالمي للمتاحف لسنة ٢٠٢٤م

أقامت الهيئة العامة للآثار والمتاحف احتفالية بمناسبة اليوم العالمي للمتاحف الذي كان شعارها (المتاحف من أجل التعليم والبحث) هذا الشعار يؤكد على دور المتاحف كمؤسسات تعليمية وبحثية وبهذه المناسبة قامت الهيئة العامة للآثار والمتاحف بافتتاح المتحف الوطني ومتحف الموروث الشعبي بصنعاء الذي يتزامن مع اليوم العالمي للتراث واليوم العالمي للمتاحف ٢٠٢٤م برعاية رئيس المجلس السياسي الأعلى. وأعلنت الهيئة استمرار افتتاح المتحفين أمام الزوار وطلاب المراكز الصيفية مجاناً بشكل يومي ما عدا يوم الجمعة من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الثانية عشراً والنصف ظهراً.

شهدت بعد ذلك المتاحف إقبالاً كبيراً من الزوار منذ افتتاحها، كما تم تكريم موظفي الهيئة العامة للآثار والمتاحف التابعة لها وبعض المتعاونين من خارج الموروث الشعبي الذين قاموا بتجهيز المتحف الوطني والموروث الشعبي رغم شحة الإمكانيات ولكن بجهود كل محبي الوطن ومحبي تراثهم الغني وبأبسط الإمكانيات ورغم ما تعانيه اليمن من حرب وحصار ممنهج عليها، ومع ذلك نشهد تقدماً ملحوظاً في الحفاظ على الآثار من خلال العمل على معرفة الناس بتاريخ البلاد وبحضارتها حيث يعتبر المتحف الوطني محطة هامة لتوثيق التراث اليمني والحفاظ عليه واستمرار افتتاحه بعد إغلاق دام أكثر من ١١ عاماً نظراً للأوضاع التي مرت بها بلادنا كان له أثر كبير ليس فقط لمهتمي الآثار وإنما لكل متعطش لمعرفة

ما تحويه بلادنا من تراث، وفي نفس الوقت لم تتوقف الهيئة عن نشر قوائم الآثار المهربة في محاولة كبيرة لتوثيق هوية تلك القطع المهربة التي يتم بيعها علناً دون رقيب ولكن رغم ذلك لم تتوانى الهيئة في التكاسل عن دورها في البحث عن تلك القطع المهربة وتوثيقها رسمياً لمحاولة استعادتها لموطنها الأصلي.

شعار اليوم العالمي للمتاحف لسنة ٢٠٢٤م

يوم افتتاح المتحف الوطني والموروث الشعبي

بعض من معروضات المتحف الوطني

اليوم العالمي للمتاحف لسنة ٢٠٢٥م

احتفلت الهيئة العامة للآثار والمتاحف كسائر البلاد الأخرى باليوم العالمي للمتاحف لسنة ٢٠٢٥م والذي كان شعارها (مستقبل المتاحف في المجتمعات التي تتغير بسرعة) رغم مما تعانيه الهيئة من شحة الإمكانيات وقلة التفاعل من الجهات المختصة لدعم الهيئة مادياً أو معنويا ولكن الهيئة لا تزال على عهدها تصارع الوقت وتحتفل كغيرها من الدول باليوم العالمي للمتاحف من خلال استمرار افتتاح المتحف الوطني والموروث الشعبي أمام الزوار مجاناً حيث لوحظ إقبال كبير للزوار من مختلف الأعمار وذكرت الهيئة العامة للآثار في صفحتها على الفيس بوك أن هذا الإقبال تجاوز التوقعات وهذا ما يجعلنا نفخر جميعاً بأننا رغم كل الانتقادات ورغم ضعف موازنة الهيئة ما زالت تبرز تاريخها بأي وسيلة وبأي طريقة، يأتي هذا الإقبال في إطار تنامي الوعي المجتمعي بأهمية زيارة المتاحف كوجهات تعليمية وترفيهية، لا سيما في المناسبات الوطنية والدينية، مما يعكس نجاح الجهود المبذولة لتعزيز الثقافة وحفظ التراث.

لم يقتصر دور الهيئة في فتح المتاحف أمام الزوار فقط وإنما قامت الهيئة بافتتاح مكتبة المتحف الوطني، التي تضم مئات الكتب والمجلات القديمة والنادرة والمتخصصة في مجالي الآثار والتاريخ، ويأتي هذا الافتتاح كفرصة بحثية مهمة لكل المهتمين والباحثين في هذا المجال، من ضمن مقتنيات المكتبة:

- مهرجان العالم الإسلامي.
- مواقع أثرية " تقرير أولي عن مواقع مختارة للصيانة ١٩٨٠م".
- تقارير أثرية من اليمن الجزء الأول ١٩٨٢م.
- مصاحف صنعاء.

شعار اليوم العالمي للمتاحف لسنة ٢٠٢٥م

مكتبة المتحف الوطني

عرضت في القائمة رقم (٢٨) من آثارنا المهربة

عرضت في القائمة رقم (٢٣) من آثارنا المهربة

الخاتمة

اليمن رغم ما تعانيه أقوى بكثير وتحتفل رغم أوجاعها وتتغنى بتراثها وتخطو إلى الأمام رغم أنف كل معتدي على تراثنا وحضارتنا التي لا تخفى على أحد، ما زالت وحتى هذه اللحظة تبحث وتوثق كل القطع المهربة التي نهبت وسرقت وبيعت أمام مسمع من المجتمع الدولي، رغم أننا إلى الآن مازلنا نعاني من آثار العدوان على اليمن ولكن ذلك زادنا قوة وبأس شديدين في البحث عن حقنا الأثري وتوثيقه ولم يزدنا الألم على بلادنا إلا إصراراً على استرجاع كل حقوقنا رغم ما تعانيه الهيئة العامة للآثار والمتاحف من عدم النظر في أوجاعها بعين الاعتبار وبأن لنا الحق كل الحق في اتخاذ كل الإجراءات التي تساعدنا على إقامة كل الاحتفالات العالمية ونحن في وضع أفضل من ذي قبل بل وعلى العكس أن نكون أقوى وأن يقام لنا متحفٌ مشرفٌ أمام العالم يضم تاريخنا الذي لا يكفيه متحفٌ واحداً فقط فاليمن بأكملها تعتبر متحفاً مفتوحاً أمام الكل كصنعاء القديمة والقلاع والحصون في أغلب المحافظات اليمنية وغيرها من المناطق ....

بعد كل ذلك وقفت الهيئة العامة للآثار والمتاحف عاجزة أمام النفقات التشغيلية اللازمة لسداد نفقات متحف المتحف الوطني ومتحف الموروث الشعبي بما في ذلك أجور الموظفين وفواتير الكهرباء، أعلنت الهيئة العامة للآثار والمتاحف عن إغلاق كلُ من المتحف الوطني ومتحف الموروث الشعبي، وأعربت الهيئة في بيان لها عن اعتذارها للإخوة المواطنين وزوار المتاحف مؤكدة أن هذا الإعلان جاء خارجاً عن إرادتها وأنها تبذل جهوداً لمعالجة الإشكاليات المالية واستئناف فتح المتاحف أمام الجمهور في أقرب وقت ممكن. وعند محاولة الهيئة لاستعادة افتتاح المتحف الوطني والموروث الشعبي يتعرض المتحف الوطني لأضرار كبيرة نتيجة تضرر المتحف إثر قصف العدوان الصهيوني مبنى التوجيه المعنوي الذي يجاور المتحف الوطني مما يزيد من معاناة الهيئة وزيادة الحمل الثقيل عليها ومع ذلك لم تقف الهيئة بموظفيها عاجزة وإنما نحاول أن يأتي اليوم العالمي للمتاحف السنة التالية ونحن في أحسن حال بجهود موظفيها وجهود كل محبي الوطن ومحبي آثارها وحضارتنا التي تمثل هويتنا الوطنية.

حماية التراث الثقافي في الجمهورية اليمنية مسؤولية جماعية

عادل يحيى الوشلي*

تمهيد

يعرض هذا التقرير الأسس التي تقوم عليها الحماية للتراث الثقافي في الجمهورية اليمنية والمسئولية الجماعية حيث يُشكل التراث الثقافي على اختلاف أنواعه وأشكاله مصدر فخر واعتزاز للأمم، فالتراث الثقافي بما يحمله من قيم ومعان متعددة هو عنوان للشخصية والهوية الوطنية، باعتبارها صلة وصل بين ماضي الأمم وحاضرها، كما أضحى في نفس الوقت رافداً اقتصادياً أساسياً للعديد من الدول، ويتحقق من خلال التراث الثقافي تشغيل القطاعات الاقتصادية إلا أن هذه الممتلكات الثقافية تواجه العديد من الدول ومنها اليمن جملة من المخاطر الطبيعية والبشرية التي تهدد بقاءها واستمرارها كشاهد على الحضارة الإنسانية بمراحلها المختلفة، ويأتي في مقدمة هذه المخاطر ما تتعرض له من تدمير وتلف أثناء النزاعات المسلحة والعدوان الخارجي، فضلاً عن الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية.

مقدمة

كما هو معلوم أن الجمهورية اليمنية واجهت كأخواتها من الدول العربية كالعراق وسوريا وليبيا سلسلة من الأزمات والحوادث الطارئة التي طالت نيرانها التراث الثقافي والمواقع الأثرية فيها على إثر ما اسموه بثورة الربيع العربي التي اجتاحت عدداً من الدول العربية منذ ٢٠١١م، وزاد الطين بلةً ما واجهه الشعب اليمني من عدوان خارجي بتحالف دولي رأس حربته الجارة الكبرى المملكة العربية السعودية ويقف خلفه المشروع الامريكي – الصهيوني البغيض في محاولة لوأد المشروع القرآني الذي تُوج بنجاح وبفضل الله سبحانه وتعالى في ثورة ال ٢١ من سبتمبر ٢٠١٤م، وما تلاه مؤخراً من عدوان جوي أمريكي–بريطاني وآخر ينفذه كيان العدو الإسرائيلي كنتيجة لقرار اتخذه أحرار الشعب اليمني وقيادته الثورية والسياسية الحكيمة لمساندة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة إثر عملية طوفان الأقصى المباركة سنة ٢٠٢٣م.

تدمير ممنهج لآثار وتراث اليمن

نظراً للأهمية التي تمثلها تلك المعالم والمواقع الأثرية والتاريخية، فقد بادرت المنظمات الدولية والإقليمية وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو) وغيرها من المنظمات من كل مكان من العالم منذ وقت طويل إلى العمل والحث على حمايتها وصيانتها والمحافظة عليها بوصفها واعتبارها من التراث الانساني، إلا أن الملاحظ هنا في الحالة اليمنية المعاشة و إزاء ما تعرض له التراث الثقافي والممتلكات الثقافية المرتبطة بها كالمتاحف ما يثير الاستغراب ويبعث على التساؤل عن تغاضي تلك المنظمات الدولية والاقليمية عن القيام بدورها ومسؤولياتها تجاه ذاك التدمير والتخريب جراء العدوان الخارجي على البلد، حيث تُمثل تلك الاستهدافات انتهاكاً صارخاً وواضحاً للقانون الدولي وللمواثيق والبروتوكولات الدولية الخاصة بحماية التراث الثقافي والممتلكات الثقافية المرتبطة بها وعلى رأسها اتفاقية لاهاي

* مدير عام الاثار بالديوان.

لعام ١٩٥٤م وميثاق البندقية ١٩٦٤م واتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي١٩٧٢م وحماية الممتلكات الثقافية المنقولة ١٩٨٧م وغيرها من الاتفاقيات والبروتوكولات.

هذا الإهمال واليمن كما أسلفنا يعد واحداً من أقدم مراكز الحضارة في العالم القديم، وهو غني بالعديد من المواقع والمعالم الأثرية ذات الأهمية التاريخية والثقافية والدينية، وقد أُدرج عدد منها في قائمة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو) لمواقع التراث العالمي وهي شبام حضرموت ومدينة صنعاء القديمة وحاضرة زبيد التاريخية بالإضافة إلى ارخبيل سقطرى ومعالم مملكة سبأ في محافظة مارب (الأخيرة سُجلت ضمن تلك القائمة سنة ٢٠٢٤م).

وكما لم تسلم الأرواح من القتل فإن العديد من المعالم الأثرية لم يسلم من آثار ذلك العدوان الغاشم من التدمير بالقصف أو التهريب أو الحفر العشوائي، حيث تُشير أحد الإحصائيات العامة إلى ما يقارب ٢٧٨ موقعاً ومعلماً أثرياً تعرض للتدمير الكلي أو الجزئي كحصيلة ثمان سنوات من العدوان السعودي الامريكي، منها ٢٥ مدينة تاريخية و ٢٥ ضريحاً دينياً منها على سبيل المثال لا الحصر مدينة صنعاء القديمة – مدينة زبيد التاريخية – مدينة صعدة القديمة – قلعة القاهرة بمدينة تعز – سد مارب القديم والمدينة القديمة – مدينة براقش الأثرية بالجوف – مدينة صرواح الأثرية – جامع الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بصعده – مسجد العلامة عبدالرزاق الصنعاني – متحف ذمار الاقليمي – متحف عدن – قصر صاله بتعز – قشلة كوكبان بمحافظة المحويت – قصر السلاح بصنعاء – المجمع الحكومي في ميدي – جامع الشاذلي بالمخاء وغيرها من المعالم الأثرية والأضرحة الدينية، وآخرها مجمع المتحف الوطني بصنعاء وحي صلاح الدين والبكيرية في الجهة الشرقية من مدينة صنعاء القديمة.

ومن الواضح أن تلك الجرائم إنما ينم عن حقد دفين وعدوانية فاضحة وعقدة نقص لدى تلك الأنظمة التي لا تمتلك أي مقوم من مقومات الحضارة والتاريخ، حيث لا تتوانى تلك القوى الانتهازية في انتهاز أي فرصة لطمس ومسح وتدمير معالم ورموز الحضارة والثقافة في المجتمعات التي تعتدي عليها، ولا يقتصر التدير والتخريب فقط على آثار القصف الجوي المتعمد بل يتعداه إلى قيام قوى العدوان عبر مرتزقته وضعاف النفوس إلى تنشيط أعمال الحفر والنبش التي طالت المئات من المواقع الأثرية وهي عمليات ليست عفوية بل تعتبر جريمة منظمة تقف وراءها عصابات تهريب الآثار وتهريب القطع والتحف الأثرية إلى الخارج وعرض بعضها في المزادات العالمية أو المجموعات الخاصة في دول الخليج المجاورة والدول الغربية ودولة الاحتلال الاسرائيلي وغيرها من الدول.

تعريف منظمة اليونيسكو ودورها في حماية الممتلكات الثقافية

في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة وبناء على اقتراح وزراء دول التحالف للتربية ضمن مؤتمر ضم نحو اربعين دولة في الفترة من ١ الى ١٦ نوفمبر ١٩٦٤ تم انشاء منظمة تُعنى بالتربية والثقافة ومن ثم وقعت ٣٧ دولة على الميثاق التأسيسي الذي أفضى إلى نشوء منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والتي تسمى اختصاراً اليونيسكو ودخل الميثاق حيز النفاذ منذ ١٩٤٦م بعد أن صدقت عليه ٢٠ دولة.

وتعتبر منظمة اليونيسكو وكالة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في تفعيل وتنفيذ قواعد حماية الممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة، وذلك من خلال حفظ المعرفة وصون وحماية التراث الثقافي من الكتب والأعمال الفنية وغيرها من الآثار التي لها أهميتها التاريخية أو العليمة، وبالتالي فحماية الأعيان الثقافية يُعد من مسؤولية منظمة اليونيسكو سواء زمن النزاعات المسلحة أو الحرب عبر عدد من الاجراءات أهمها تقديم مساعدة مالية أو غير مالية لدعم التدابير التحضيرية التي تتخذ وقت السلم أو أثناء فترات النزاع المسلح الطارئة أو المؤقتة، تُدفع تلك المساعدات عبر صندوق لتلقي أموال الودائع وفقاً لأحكام النظام المالي لليونيسكو وتكون موارده أما مساهمات طوعية يقدمها الأطراف كالدول أو اليونيسكو أو منظمات أخرى أو هيئات عامة أو خاصة أو افراد.

وبالرغم من إسهامات اليونيسكو في إقرار قواعد حماية الممتلكات الثقافية أثناء النزاع المسلح، إلا أن الواقع الدولي للانتهاكات المتكررة على الممتلكات الثقافية يطرح تساؤلاً حول جدوائية وفعالية هذه الالية، فالحروب والنزاعات المسلحة الدولية في العقود الأخيرة لا سيما في البوسنة والهرسك وأفغانستان والعراق وسوريا واليمن وما خلفتها من تدمير وخراب كبير لموروث ثقافي إنساني يُعد شاهداً قوياً على مدى القصور الذي يكتنف عمل هذه المنظمة الدولية وغيرها من المنظمات، كما أن آلية تمويل أنشطة المنظمة من الدول أو الكيانات أو الهيئات يجعلها رهينة لسياسات وأطماع الدول أو الكيانات المتبرعة التي تحاول الضغط على تلك الدول التي يتعرض تراثها الثقافي إلى التدمير والخراب، بالإضافة إلى ذلك فإن البيانات التي صدرت عن المنظمة تجاه جرائم استهداف مواقع التراث الثقافي في اليمن وغيره من الدول العربية يعبر في الغالب عن الضعف والحياد وعدم توجيه أصابع الاتهام إلى الدول والكيانات التي ترتكب تلك الجرائم المتعمدة، وتقتصر تلك البيانات التي تصدرها المنظمة على لإدانة والتنديد والتعبير عن القلق إزاء تلك الجرائم الفضيعة بحق التراث والممتلكات الثقافية دون توجيه اللوم والمسؤولية على المعتدي.

حماية التراث الثقافي، مسؤولية وضرورة وطنية

تُعد الجهات الحكومية الركيزة الأساسية لحماية التراث الثقافي سواء كان ذلك من خلال وضع السياسات المناسبة أو تنفيذ المبادرات فالمسؤولية الحكومية لا تنحصر فقط في الاعتراف بأهمية التراث، بل تشمل أيضاً حمايته واستدامته، والاعتناء بتطوير بيئات ملائمة تسمح لعناصر هذا التراث بالاستمرار والنمو.

إن المساعي المبذولة لوضع خطط طموحة للحفاظ على التراث الثقافي والمواقع الأثرية يجب أن تتماشى مع التحديات المعاصرة، بما في ذلك التغيرات المناخية وآثار الحرب والنزاع، وتتمثل تلك الجهود التي تبذلها الجهات الحكومية في الجمهورية اليمنية – بالشراكة مع بعض المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الاكاديمية، وعلى رأسها الهيئة العامة للآثار والمتاحف (وزارة الثقافة والسياحة) المتمثلة في وضع السياسات والقوانين التي تنظم حماية التراث الثقافي، والتخطيط والتنفيذ لمشاريع المسح والتنقيب والتسجيل الأثري والترميم والصيانة بالإضافة إلى تنفيذ برامج توعية المجتمع بأهمية التراث وحمايته وتشجيع المشاركة المجتمعية في تلك الجهود، وتشجيع القطاع الخاص الذي يؤدي دوراً مكملاً للقطاع العام في حماية التراث من خلال الاستثمار في تأهيل بعض المعالم و المواقع الأثرية وتأهيلها للنشاط السياحي.

ويمكن أن تسهم منظمات المجتمع المدني – تحت شروط معينه – دوراً محورياً في الحفاظ على التراث الثقافي، حيث تسهم بشكل فاعل في تعزيز الوعي المجتمعي والحفاظ على الهوية الثقافية، كما تعمل هذه المؤسسات غالباً على بناء شراكات مع المجالس المحلية، القطاع الخاص، والمجتمعات المحلية لتطوير الاستراتيجيات اللازمة لحماية المعالم الثقافية والتاريخية. تعد هذه المنظمات حلقة وصل بين المجتمع المدني وصانعي القرار، مما يعزز من قدرة الأفراد والمجتمعات على التفاعل مع التراث الثقافي والمساهمة في جهود الحماية والحفاظ على التراث والممتلكات الثقافية.

كما تسهم المجتمعات المحلية دوراً حاسماً في مبادرات الحفاظ على التراث الثقافي، إذ تعتبر هذه المجتمعات العمود الفقري للجهود الرامية إلى حماية الهوية الثقافية وتعزيز الفخر بالتراث، ويتطلب الحفاظ على التراث الثقافي تفاعلاً مستمراً بين المجتمع المحلي والسلطات المختصة من خلال التعاون والتنسيق المشترك، يمكن وضع سياسات فعالة تعزز من دور الأفراد والمجتمعات في تخطيط وتنفيذ مشروعات الحفظ. ينبثق هذا التعاون من فهم مشترك لقيمة التراث وأهميته حيث يسهم المجتمع المحلي في توجيه الجهود نحو ما يعتبرونه أثمن ملامح تراثهم الثقافي. إن إدماج وجهات نظر المجتمع المحلي في هذه السياسات يسهم في ضمان استدامة وحيوية التراث الثقافي، مما يعكس حساً جماعياً بالأهمية والثقل الثقافي الذي يتمتع به هذا الإرث الحضاري.

وختاماً تُعد الجهود والمساعي المعنية بالحفاظ على التراث الثقافي جزءاً حيوياً من الجهود الرامية للحفاظ على الهوية الوطنية، وقد برزت أهمية تلك الجهود نظراً للتحديات التي تواجه التراث الثقافي، بدءاً من التدهور الناتج عن التحضر السريع مروراً بالمتغيرات المناخية وصولاً إلى النزاعات والحروب التي أدت إلى الحاق أضرار جسيمة بالمواقع والمعالم الأثرية والتاريخية، وتعتمد استراتيجيات الحفاظ على التراث الثقافي في المدن العربية، على شراكات متنوعة تتضمن الأوساط الأكاديمية، القطاع الخاص، والمجتمع المدني، حيث تعمل هذه الشراكات على تطوير برامج تعليمية وتوعوية تهدف إلى رفع الوعي بأهمية التراث الثقافي، بالإضافة إلى تنفيذ مشروعات ترميم وصيانة للمواقع التاريخية. ومن خلال هذه الجهود، تكون المجتمعات قادرة على دمج تراثها في الحياة اليومية، مما يسهم في تعزيز السياحة الثقافية ويساعد على تنمية الاقتصاد المحلي، وعليه فإن التراث الثقافي ليس مجرد إرث مادي، بل هو تعبير عن الهوية والانتماء، مما يستلزم رؤية شاملة تهدف إلى الحفاظ عليه لمواجهة تحديات المستقبل وضمان استدامته للأجيال القادمة.

فكرة مشروع المنصة الوطنية لتوثيق القطع الأثرية اليمنية المنقولة رؤية استراتيجية لحماية التراث الثقافي وتعزيز الوصول المعرفي

د. صلاح سلطان الحسيني*

تمهيد

يُعدّ التراث الثقافي المادي أحد المقومات الأساسية لهوية الشعوب وذاكرتها التاريخية، إذ يعكس مساراتها الحضارية وتراكماتها الرمزية عبر العصور. وفي السياق اليمني، تبرز أهمية هذا التراث بصورة مضاعفة نظراً لغناه وتنوعه الزمني والمكاني، وارتباطه بحضارات جنوب الجزيرة العربية التي امتدت لآلاف السنين. ومع تصاعد التحديات التي تواجه اليمن خلال العقود الأخيرة، بما في ذلك النزاعات المسلحة، وتدهور البنية التحتية، وتنامي ظواهر التهريب والإهمال المؤسسي، تبرز الحاجة الملحّة إلى تطوير آليات حديثة لحفظ هذا التراث وتوثيقه وفق منهجيات علمية ومعايير رقمية آمنة.

ورغم تعدد المتاحف اليمنية وتنوع مقتنياتها، فإن غياب منصة إلكترونية وطنية موحدة لتوثيق وعرض المجموعات الأثرية يشكّل فجوة معرفية وإدارية تعيق جهود الحفظ، وتحدّ من فرص البحث الأكاديمي والتعاون الدولي. كما أن المجموعات الخاصة، التي يحتفظ بها أفراد أو مؤسسات خارج الإطار الرسمي، تبقى غالباً خارج نطاق التوثيق، مما يزيد من احتمالات فقدانها أو تداولها دون رقابة أو سياق علمي.

ينطلق هذا البحث من إشكالية مركزية تتمثل في غياب منظومة رقمية شاملة لتوثيق التراث الثقافي المادي المنقول في اليمن، ويهدف إلى إبراز أهمية إنشاء منصة وطنية موحدة تضم بيانات المتاحف، والمخازن الأثرية، والمجموعات الخاصة، وفق معايير تصنيفية دقيقة تتيح التوثيق، الحماية، والاسترجاع عند الضرورة. كما يسعى إلى تحليل الجدوى العملية لهذا التوثيق، واستعراض نماذج معيارية دولية يمكن الاستفادة منها، واقتراح تصور عملي قابل للتنفيذ يتناسب مع الخصوصية اليمنية.

وتأتي هذه المبادرة استجابةً لتحديات ملموسة، من بينها قضايا تهريب واستعادة الآثار اليمنية المنظورة أمام المحاكم، والتي تكشف عن قصور مؤسسي وبطء في الإجراءات وغياب أدوات رقمية فعالة لدعم جهود الاسترداد والتوثيق ومن هنا يُقترح إنشاء قاعدة بيانات وطنية رقمية شاملة وآمنة، تُمكّن الجهات المختصة والباحثين من توثيق القطع الأثرية المنقولة، وتعزيز حمايتها، وتيسير استعادتها في حال فقدانها أو تهريبها.

* كبير أخصائي الآثار – الهيئة العامة للآثار والمتاحف.

إن تطوير هذه المنصة لا يمثل مجرد استجابة تقنية، بل يشكّل خطوة استراتيجية نحو بناء منظومة وطنية متكاملة لحماية التراث الثقافي، وتفعيل دوره في تعزيز الهوية الوطنية، ودعم البحث العلمي، وتوسيع آفاق التعاون الدولي في مجال صون التراث.

الإطار النظري والمنهجي

أولاً: الإطار النظري

ينطلق هذا البحث من منظور متعدد التخصصات يجمع بين دراسات التراث الثقافي، وتكنولوجيا المعلومات، وإدارة المتاحف. ويستند إلى عدد من المفاهيم النظرية الأساسية التي تشكّل الخلفية المعرفية للمشروع، أبرزها:

- **التراث الثقافي المادي** :يُعرّف وفقاً لاتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٢ بأن "الممتلكات المنقولة وغير المنقولة ذات القيمة التاريخية أو الفنية أو العلمية"، ويشمل القطع الأثرية، والمباني، والمجموعات المتحفية. في السياق اليمني، يتخذ هذا التراث طابعاً فريداً من حيث التنوع الزمني والوظيفي، مما يستدعي أدوات توثيق مرنة وشاملة.
- **التوثيق الرقمي للتراث** :يُقصد به استخدام الوسائط الرقمية (نصوص، صور، قواعد بيانات، نظم معلومات جغرافية) لحفظ وتوصيف المقتنيات الثقافية. ويُعدّ هذا التوثيق أداةً أساسية في الحفظ الوقائي، والتعليم، وإتاحة الوصول، ومكافحة الاتجار غير المشروع.
- **إدارة المعلومات المتحفية** :تشير إلى العمليات التقنية والإدارية التي تهدف إلى تنظيم بيانات القطع الأثرية، من خلال أنظمة تصنيف ومعايير وصف موحدة مثل (Dublin Core ، وCIDOC-CRM)، بما يضمن قابلية البحث والتحليل والتكامل بين المؤسسات.
- **المنصات الرقمية التشاركية** :وهي نماذج رقمية تتيح لمؤسسات وأفراد المساهمة في إثراء المحتوى الثقافي، مع الحفاظ على معايير التوثيق والخصوصية. وتُعدّ هذه النماذج مناسبة لإدماج المجموعات الخاصة ضمن قاعدة بيانات وطنية.

ثانياً: المنهجية المعتمدة

يعتمد هذا البحث على منهج وصفي تحليلي، مدعوم بمقارنة معيارية (Benchmarking) ودراسة حالة، وذلك على النحو الآتي:

- **المنهج الوصفي** :يُستخدم لرصد الواقع الراهن للمتاحف اليمنية، وتحليل أنظمة التوثيق المعتمدة، وتحديد الفجوات التقنية والإدارية.
- **المنهج التحليلي** :يُوظّف لتحليل مكونات المنصة المقترحة، وتحديد المعايير التصنيفية، وآليات إدماج المجموعات الخاصة، مع مراعاة السياق اليمني من حيث الإمكانات والتحديات.
- **المقارنة المعيارية** :تشمل دراسة نماذج عربية ودولية بهدف استخلاص الدروس وتحديد عناصر القابلية للتطبيق.
- **دراسة الحالة**: يمكن تخصيصها لمتحف يمني محدد (مثل: المتحف الوطني بصنعاء أو متحف المكلا)، لتحليل آليات التوثيق الحالية، وتقييم مدى جاهزيته للانخراط في منصة رقمية موحدة.

أدوات البحث

- مراجعة أدبيات متخصصة في التوثيق الرقمي وإدارة المتاحف.
- مقابلات شبه مهيكلة مع مختصين في الآثار وتقنية المعلومات.
- تحليل محتوى قواعد بيانات متحفية (إن توفرت).
- استبيانات موجهة لأمناء المتاحف وأصحاب المجموعات الخاصة.

الإطار النظري للمشروع

سيرتكز المشروع على مفاهيم الحفظ الرقمي، التوثيق المتحفي، والنمذجة المعرفية، ويستند إلى نموذج CIDOC CRM (ISO 21127:2023)الذي يُعد معيارًا دوليًا لتمثيل المعلومات التراثية بطريقة دلالية قابلة للتكامل. يتيح هذا النموذج ربط الكيانات مثل القطع، الأشخاص، الأحداث، والأماكن ضمن شبكة معرفية تُمكّن من تتبع السياقات التاريخية والقانونية لكل قطعة.

أهمية المشروع

تتجلى أهمية المشروع في النقاط التالية:

١- **الحفاظ على الهوية الثقافية والتاريخية** :عبر توثيق دقيق للقطع المهددة بالضياع أو التلف.

٢- **مكافحة الاتجار غير المشروع** :من خلال ربط البيانات بقوائم الإنتربول واليونسكو، كما أثبتت تجارب دولية مثل مشروع IDAE في اليونان.

٣- **دعم البحث العلمي** :عبر توفير بيانات وصفية وصور عالية الجودة للباحثين.

٤- **تعزيز الشفافية والمحاسبة** :بتوثيق القطع المنقولة بشكل غير قانوني.

٥- **تحسين تجربة الزائرين** :عبر تقنيات العرض الرقمي التفاعلي.

٦- **التخطيط للطوارئ** :عبر سجل احتياطي يُستخدم في حالات النزاع أو الكوارث.

٧- **دعم الاقتصاد الثقافي** :من خلال تحفيز السياحة والإنتاج المحلي المستوحى من التراث.

٨- **إرث للأجيال القادمة** :عبر حفظ رقمي دائم للقطع الأثرية.

٩- **تعزيز التعاون الدولي** :عبر إتاحة البيانات للجهات المعنية بالاسترداد.

١٠- **تقليل التكاليف المستقبلية** :إذ تشير دراسات اليونسكو إلى أن كل دولار يُنفق على التوثيق يوفر سبع دولارات لاحقاً.

أهداف المشروع

أهداف رئيسية

- إنشاء قاعدة بيانات رقمية شاملة ومؤمنة للقطع الأثرية المنقولة.
- توثيق تفصيلي يشمل الصور، البيانات الوصفية، وتاريخ القطعة.
- توفير أداة فعالة للجهات الحكومية المختصة.
- تسهيل التعاون الدولي في جهود الاسترداد.

أهداف عامة

- حماية التراث الثقافي اليمني من المخاطر الراهنة والمستقبلية.
- تعزيز القدرات الوطنية في إدارة التراث باستخدام التكنولوجيا.
- دعم جهود استعادة القطع المهربة.
- تطوير أدوات رقمية متقدمة للتوثيق الفني والتقني.

المنهجية المعتمدة

يعتمد المشروع على منهجية تطوير مرحلي (Agile) تسمح بالتكيف مع التحديات، وتضمن مرونة في التنفيذ، مع التركيز على التوثيق المعياري باستخدام CIDOC CRM كما يُراعى في التصميم:

- قابلية التوسع والتكامل مع منصات دولية.
- دعم اللغات المتعددة، بما فيها العربية والإنجليزية.
- تطبيق أعلى معايير الأمان السيبراني.
- إمكانية التفاعل مع نظم الخرائط الجغرافية (GIS) لتحديد مواقع القطع.

مراحل التنفيذ

يمتد المشروع على ثمان مراحل زمنية، موزعة على عامين كحد أدنى:

١- **التخطيط والإعداد** :تأمين الموارد، التصاريح، والتجهيزات الأساسية.

٢- **جمع وتحليل وتصميم المنصة** :تحديد المتطلبات التقنية، بناء قاعدة البيانات، واختيار نموذجCIDOC CRM

٣- **تطوير البنية التحتية** :بناء المنصة الرقمية، واجهات المستخدم، ونظام الأمان.

٤- **إدخال البيانات وبناء القدرات** :تدريب الفرق، جمع البيانات من المتاحف والمزادات، وضمان جودة الإدخال.

٥- **الاختبار والتطوير** :اختبار الوظائف، تجربة المستخدم، وتعديل الأخطاء.

٦- **الإطلاق الرسمي** :تشغيل المنصة، جمع الملاحظات، وتقييم الأداء.

٧- **التشغيل المستمر** :تحديث البيانات، تدريب المستخدمين، والتسويق الثقافي.

٨- **التقييم السنوي** :قياس النجاح، التخطيط للتوسع، والتكامل مع منصات دولية.

الهيكل التنظيمي

يتضمن المشروع خمس وحدات تنفيذية متخصصة:

- وحدة تطوير المنصة الرقمية
- وحدة جمع البيانات والتوثيق الميداني
- وحدة إدارة البيانات وضمان الجودة
- وحدة التدريب وبناء القدرات
- وحدة الإدارة والتنسيق

كل وحدة مزودة بمهام واضحة تشمل التطوير التقني، التوثيق الميداني، مراجعة البيانات، التدريب، والإشراف العام.

المتطلبات الفنية

- خوادم آمنة لاستضافة المنصة.
- معدات تصوير احترافية.
- برامج إدارة الصور والبيانات.
- اتصال إنترنت موثوق.
- مساحات عمل مجهزة للفرق الفنية.

التحديات المحتملة

- ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية.
- محدودية الموارد البشرية المؤهلة.
- صعوبة الوصول إلى بعض المجموعات الخاصة أو القطع المهربة.
- الحاجة إلى تشريعات داعمة لحماية البيانات وتوثيق الملكية.

التوصيات

- إصدار تشريعات تُلزم الجهات المالكة للقطع الأثرية بالمشاركة في التوثيق.
- إنشاء وحدة وطنية دائمة لإدارة التراث الرقمي.
- تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية لتبادل الخبرات والدعم الفني.
- إدماج المشروع ضمن الخطط الوطنية للتنمية الثقافية.

الخاتمة

يمثل التراث الثقافي المادي في اليمن رصيدًا حضاريًا فريدًا يعكس تنوعًا تاريخيًا وجغرافيًا بالغ الأهمية، إلا أن هذا الرصيد يواجه تحديات متزايدة تهدد استمراريته وتضعف آليات حفظه وتوثيقه. وقد أظهر هذا البحث أن غياب منصة إلكترونية وطنية موحدة لتوثيق المقتنيات المتحفية والمجموعات الخاصة يشكّل عائقًا معرفيًا وإداريًا، ويحدّ من فرص الاستفادة العلمية والمجتمعية من هذا التراث.

من خلال تحليل الواقع الراهن للمتاحف اليمنية، واستعراض النماذج الدولية، وتحديد المعايير التصنيفية المناسبة، تبيّن أن إنشاء موقع إلكتروني متخصص لا يُعدّ ترفًا تقنيًا، بل ضرورة استراتيجية لحماية التراث، وتيسير الوصول إليه، وتعزيز دوره في التعليم والبحث والتوعية. كما أن إدماج المجموعات الخاصة ضمن هذه المنظومة يفتح آفاقًا جديدة للتعاون بين الأفراد والمؤسسات، ويُسهم في بناء قاعدة بيانات وطنية شاملة.

وعليه، يوصي البحث بضرورة تبني مشروع وطني لتوثيق التراث المادي رقميًا، بإشراف لجنة متعددة التخصصات تضم خبراء في الآثار، وتقنية المعلومات، وإدارة المتاحف، مع توفير الدعم الفني والتدريبي اللازم. كما يدعو إلى اعتماد معايير وصف وتصنيف موحدة، تضمن قابلية التبادل والتكامل مع المنصات الدولية، وتُسهم في رفع مستوى الحماية القانونية والمعرفية للقطع الأثرية اليمنية.

إن الحفاظ على التراث لا يقتصر على صيانة المقتنيات، بل يشمل أيضًا صيانة الذاكرة، وتوثيق المعاني، وتيسير الوصول إلى المعرفة. ومن هذا المنطلق، يُعدّ المشروع المقترح خطوةً نحو بناء مستقبل رقمي أكثر وعيًا بالتراث، وأكثر قدرةً على حمايته وتفعيله في خدمة المجتمع والهوية الوطنية.

تم بحمد الله

الهيئة العامة للآثار والمتاحف

General Organization of Antiquities and Museums

الجمهورية اليمنية - صنعاء

١٤٤٧هـ - ٢٠٢٥م

www.goam.gov.ye